كتب قومية

الشرطة والشعب

بقلم الرائد : بهاء الدين ابراهيم محمود

المؤلف

رائد بهاء الدين ابراهيم محمود

رئيس قسم الاعلام بادارة الشئون العامة بوزارة الداخلية

* حصل على دبلوم كلية الشرطة (مارس عام ١٩٥٤)
* حصل على درجة الليسانس فى الآداب بمرتبة جيد جـدا (يونيو سنة ١٩٥٩) .
* حصل على درجة الماجستير فى الآداب بمرتبـة جيد جدا (يونيو سنة ١٩٦٣) .
* عمل باقسام ومراكز الشرطة بمحافظات القـاهرة والاسكندرية وقنـا .
* نشرت له الدار القومية للطبـاعة والنشر كتاب ((الشرطة فى مجتمعنا الاشتراكى)) الذى صدر ضمن سلسلة كتب قومية فى يناير عام ١٩٦٥ .

مقدمة

بقلم العقيد لبيب بدوى

مدير ادارة الشئون العامة بوزارة الداخلية

كان قيام ثورة ٢٣ يوليو ايذانا بحركة بعث جديد فى تاريخنا ؛ فقد تحررت بلادنا سياسيا ، وتطورت اجتماعيا ، وتقدمت علميا ، واصبح لها من وراء ذلك كله كيان محسوس ، ووجود مرموق .

ولقد سايرت الشرطة موكب النهضة الشاملة فى بلادنا منذ تولتها قيادات ثورية واعية ، اخذت تنفض عنها غبار الماضى ، وتدفع خطاها على طريق المستقبل .

تطورت الشرطة العربية علميا ؛ فهى تستخدم اليوم أحدث ما توصل اليه العلم الحديث فى مجالات البحث الجنائى ، كما تستعين بأحدث النظريات التى تبحث الاجرام كظاهرة اجتماعية ، وتعالجه على أسس علمية ونفسية .

ولقد كان من مظاهر هذا التطور الشامل خروج الشرطة العربية عن نطاقها المحلى لتتعاون مع اجهزة الشرطة فى الدول الأخرى : تقدم اليهم تجربتها ، وتفيد من تجاربهم فى روح قومية اصيلة وشمول انسانى عظيم .

ومع ذلك فان جهاز الشرطة لدينا لا يزال يبحث ويدرس ؛ ليحقق مزيدا من التطور ، يحتمه طموح امتنا الذى لا يعرف حدودا للنجاح .

ان طبيعة العصر الذى نعيش فيه ــ عصر المعجزات العلمية الهائلة ــ يفرض على جهاز الشرطة أن ينطلق بكل طاقاته ؛ ليساير موكبه ، ويواجه مشاكله .

فالتطور العلمى الشامل صاحبه تطور مماثل فى انواع الجرائم، وأسلوب ارتكابها ، وامكان الافلات من العقاب .

كذلك فان المدنية الحديثة التى قامت على أســـاس التطور العلمى جاءت مقترنة بكثير من المشاكل ، وفى مقدمتها مشكلة المرور.

ومن هنا فان جهاز الشرطة ــ بحكم طبيعة العصر ــ يتحتم عليه أن يواصل انطلاقه مستعينا بالامكانيات المادية التى وضعها العلم فى خدمته ؛ حتى يجعل من العلم خيرا خالصـا للانسان ، يحمى سلامته ، ويصون أمنه .

على أن استخدام العلوم الحديثة فى مجالات العمل الشرطى لا يمثل الا جانبا واحدا من جوانب تطوره ، أما الجانب الآخـــر فتمثله العلاقة بين الشرطة والشعب .

ان هذين الجانبين هما جناحا التطور فى جهـــاز الشرطة ، وبدونهما أو بدون اى منهمـــا لا تستطيع الشرطة ان تحلق الى الآفاق البعيدة التى تطمح اليها .

* * *

ولقد عاش جهاز الشرطة فى بلادنا قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو اداة للارهاب والتنكيل فى خدمة أغراض فئة حاكمة ظالمـة حتى ارتبط فى اذهان الشعب بكل المفاسد والمظالم التى عرفها فى ذلك العصر البغيض .

وانه لانصاف للحقيقة أن نذكر أن جهاز الشرطة فى ذلك الوقت كان مغلوبا على أمره مسوقا على غير ارادته . فلم يستطع ان ينسى

ـ كلما لاحت أمامه الفرصة ـ انه جزء من الشعب يحس بآماله وأمانيـــه !

ويحدثنا التاريخ عن رجال الشرطـة الذين أســـهموا فى ثورة ١٩١٩ ، وكان لهم شرف التضحية فى سبيلها ، كما يحدثنا عن رجال الشرطة الذين زاملوا اخوانهم الطلبة والعمال فى مظاهرات عام ١٩٣٥ وما بعدها فى مواجهة المحتل الغاصب ، وضــد الظلم الاجتماعى القائم .

كذلك كان اضراب الشرطة فى عام ١٩٤٨ مواجهة عنيفة للرجعية الحاكمة ، ونذيرا حاسما بسقوطها .

وفى هذا المجال نذكر معارك القناة فى عام ١٩٥١ حين وقفت الشرطة والشعب معاً يواجهون عدوهم الواحـد فى ســـبيل وطنهم الواحد .

على أن هذه البطولات لم تكن الا لمحات خاطفة من الضـــياء وسط ظلام كثيف من الكراهية والحقد والنفور ؛ فقد ظلت الفكرة الغالبة عن جهاز الشرطة أنه سياط تلهب ظهور الأحرار فى سبيل مصالح الاستعمار والحزبية والاقطاع !

* * *

وحين بدأت الشرطة تطورها عقب قيام ثورة ٢٣ يوليو ـ أدركت منذ الوهلة الأولى أن كبرى العقبات التى تواجهها هى الحصول على ثقة المواطنين وتعاونهم .

ولم يكن الطريق سهلا ممهدا ؛ لأن الفكرة السيئة كانت قد استقرت فى وعى المواطن ، ولم يكن من الممكن انتزاعها الا بعد فترة طويلة يشهد المواطن خلالها صورة اخرى تختلف تماما عن الماضى .

وهكذا اتجهت الشرطة بكل جهدها وايمانها للحصول على ثقة

الشعب بها مؤمنة ان هذا الهدف الكبير جدير بكل جهد يبذل فى سبيله ، وكل عمل يقدم من اجله .

ولقد تبلور هذا الاهتمام فى تخطيط شامل كان من آثاره انشاء ادارة للعلاقات العامة ، والنداء بشعار جديد للشرطة وهو انهــا فى خدمة الشعب ، كما انشئت أجهزة خدمات كثيرة على راسها شرطة النجدة لأداء الخدمات الاجتماعية والانسانية للمواطنين ، واتجهت الجهود فى الوقت نفسه الى رفع المستوى الثقافى لأفراد هيئة الشرطة ـ الضباط والجنود على السواء ـ مع الاهتمــام بتدريس العلوم الاجتماعية والانسانية والقومية الى جانب العلوم الشرطية ، حتى يمكن أداء الخدمات الشرطية بأسلوب انسانى ، وذلك بهدف الحصول على مزيد من الثقة والتأييد والتعاون من جانب المواطنين .

ولقد حققت الجهود بالفعل ثماراً طيبة فى هذا المجال ، تبعث على الاطمئنان للحاضر ، وتوحى بالأمل فى المستقبل .

على أننا يجب أن نتذكر أن العــلاقة بين الشرطة والشعب ليست مشكلة قائمة فى بلادنا وحدها ، ولكنها تكاد تكون مشكلة عامة فى أكثر دول العالم ، حتى المتقدمة منها ، وأن اختلفت طبيعتها وظروفها واسلوب علاجها ـ من بلد الى آخر :

فجهاز الشرطة فى الولايات المتحدة الأمريكية ـ بالرغــم من التطور الهائل الذى حققه فى المجالات العلمية ـ لا يزال موضـــع عداء جماعات غفيرة من الشعب الأمريكى (الملونين) ؛ لأنه يتولى ـ ـ بالرغم منه ـ تنفيذ ارادة سلطات الولايات المتحدة فى منع هذه الجماعات من مباشرة كثير من حقوقها الطبيعية .

ولذلك فاننا فى مجال المقارنة بغيرنا من الدول نحس بكثير من الارتياح لما حققته الجهود من ثمار فى هذا المجال .

* * *

وكتاب الشرطة والشعب امتداد لدراسات فى أهمية العلاقة بين الشرطة والمواطنين ومعالجة متطورة لموضوعها ؛ فقد تميز الكتاب بعمق الدراسة وشجاعة المصارحة .

ناقش الكاتب العوائق التى تقف فى طريق اللقاء الكامل بين الشرطة والمواطنين ، والصعوبات الحتمية التى تواجهها هذه العلاقة .

ثم انتقل بعد ذلك الى واجب الشرطة ومسئولية المواطن ، واشار الى العوامل الجديدة التى يمكن أن تخدم التطور فى هذا المجال .

على اننى أود أن اضيف الى ما قدمه الكاتب ـ بالنسبة لواجب الشرطة ـ صفتين ضروريتين يجب أن يتحلى بهما رجل الشرطة وهما ضبط النفس وسعة الصدر .

سألت رجل شرطة المرور بألمانيا الغربية عما يفعله اذا ما ووجه بكلمة نابية من مواطن أثناء تأدية عمله ـ فقال : أوضح له خطأه ، واذكره بحقى القانونى ، وغالبا ما اتركه ينصرف بعد ذلك . ويشرح رجل الشرطة سبب اختيار هذا السلوك دون غيره فيقول : لقد جربت هذه الوسيلة طوال سنوات خدمتى ، وفى كل مرة كان يحس الشخص المخطىء بذنبه فيعود ليعتذر لى ، وهو أشد احتراما وتقديرا لرجل الشرطة ولخدماته وسلوكه ! أليس هذا أفضل من ان اترك نقطة المرور ، فتزدحم السيارات وتتعطل ، وربما وقعت بعض الحوادث ؟ تلك هى سعة الصدر التى يجب أن يكون عليها رجل الشرطة والتى تساعده فى الحصول على الثقة والتعاون .

كما يجب على رجل الشرطة أيضا أن يرحب دائما بالنقد مهما كانت صورته : منظرا فكاهيا فى مسرحية أو رسما كاريكاتيريا ، أو مقالا أدبيا — فلا يجد فى ذلك ما يمتهن كرامته أو ينقص من قدره .

يجب أن يؤمن أن النقد البناء — مهما يكن قاسيا — ضوء كاشف أمامه على طريق التطور .

كذلك فاننى أود أن أضيف شيئا ثالثا الى ما جاء فى هذا الكتاب تحت عنوان « التباين الثقافى » :

لقد طالب الكاتب باعادة النظر فى نظام الشرطة كله حتى يصبح العمل فى سلك جنود الشرطة هو الخطوة التمهيدية التى تؤهل الى سلك الضباط ؛ وبذلك يمكن أن يختار رجل الشرطة من حملة الثانوية العامة ، وانى اقترح فى هذه الحالة — أن يسمى رجل الشرطة عموما ضابط شرطة ، سواء كانت رتبته عريفا أو رقيبا أو لواء ، كما اقترح أن يكون الزى واحدا بالنسبة لجميع العاملين فى سلك الشرطة ما عدا علامة الرتبة .

وفى مجال ما ذكره الكاتب حول التباين الثقافى أود أن أضيف أن نظام الخفراء يجب أن يعاد النظر فيه على أساس جديد لرفع مستواه الثقافى والتدريبى ؛ لأن الخفراء فى الواقع امتداد لجهاز الشرطة فى الريف ، وانه ليمكن البحث فى أن يكون اختيار الخفراء من بين الجنود الذين أتموا الخدمة الالزامية على أن يعينوا ببلادهم بعد قضاء فترة دراسية تدريبية بدائرة المحافظة .

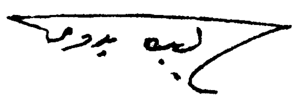
* * *

ان صدور هذا الكتاب فى يوم الشرطة — يبعث على مزيد من الأمل والتفاؤل فان ٢٥ يناير — ذلك اليوم المجيد بتضحية

الشهداء ــ اصبح الآن وقفة من جانب الشرطة أمام مسئولياتها ؛ تكتشف طريقها ، وتبحث عن امكانيات التطور المستمر فى اعمالها .

وهذا الكتاب بما تضمنه من تحليل ودراسة وما قدمه من آراء ومقترحات ــ جدير بأن يكون موضع البحث والاهتمام من جانب مصالح وزارة الداخلية واداراتها ولجنــة السياسة العامة والتخطيط بها .

وليبارك الله كل جهد يخدم العلاقة بين الشرطة والشعب ، وينميها حتى ترتفع الشرطة الى مستوى آمال امتها فتشرف وطنها بقدر ما تتشرف به .



فصول الكتاب

الفصل الأول

قبل أن نبدأ

* حقيقة الموقف
* أهمية العلاقة
* بذور المشكلة

حقيقة الموقف :



خلال سنوات الثورة استطاع جهاز الشرطة أن يقطع شوطا بعيدا على طريق التطور .

تلك حقيقة لا سبيل الى انكارها اذا نظرنا الى الأجهزة التى يستخدمها ، والأسلحة التى يستعملها ، والوسائل الفنية التى يستعين بها ، فهى جميعا تضعه بحق فى مستوى لا يقل عن أجهزة الشرطة فى أكثر الدول المتقدمة .

ولقد كانت هذه الحقيقة تتأكد كلما خرجت الشرطة العربية عن نطاقها المحلى فى بعثات دراسية أو زيارات ثقافية ، وكلما استقبلت وفودا من أجهزة الشرطة فى الدول الأوروبية والآسيوية ، اذ كانت هذه الوفود لا تخفى اعجابها بالأساليب المتقدمة التى تتبعها الشرطة العربية فى مجالات البحث والتحقيق .

فهل يمكن بعد ذلك ان نطمئن الى مسار التطور فى جهاز الشرطة، ونعده قد بلغ حدا يتناسب مع آمال امته وطموحها البعيد ؟ .

ان التطور يعتمد على جانبين متلازمين : الجانب المادى والجانب المعنوى ، فاذا قام التطور على جانب واحد كان البناء هشا لا يبقى طويلا ان بقى ، ولا يعطى كثيرا ان أعطى .

فهل كان التطور داخل جهاز الشرطة بجانبيه المادى والمعنوى على المستوى نفسه من الانطلاق ؟

ليس من شك فى أن التطور المادى ، ونعنى به الأجهزة والأسلحة والأساليب المستخدمة — قد بلغ حدا يبعث على الاطمئنان والرضا ، ولكن التطور المعنوى — ونعنى به العلاقة بين الشرطة والشعب وما يتصل بها — لا يزال على أول الطريق بعيدا عن غاية الأمل .

وليس معنى ذلك أن العلاقة بين الشرطة والشعب لم تتطور منذ قيام الثورة الى اليوم ، فليس من شك انها أحرزت قدرا كبيرا من التقدم ، وخصوصا اذا ما تذكرنا الصورة الكئيبة التى سادت هذه العلاقة قبل قيام الثورة ، ولكنه مع ذلك تقدم لا يكفى ولا يقنع .

اننا لا نقيس نواحى تطورنا بوصف ما كنا فيه قبل قيام الثورة ، وانما على أساس ما ينبغى أن نصل اليه فى ظل الثورة .

فليس يكفى أن نتقدم ، وانما المهم أن نتقدم بسرعة تعوض سنوات التخلف ، وتساير موكب التقدم .

ولقد كان التطور المادى فى جهاز الشرطة يمضى بسرعة هائلة فى الوقت الذى يمضى فيه التطور المعنوى بخطى وئيدة .

وليس فى وسعنا أن ننتظـــر مرور الزمن حتى يبلغ التطور المعنوى نطاق الأمل ، لأن التطور المادى وقتئذ يكون قد بلغ مسافات بعيدة ، فيعظم الفرق ، ويكبر الانفصـــال بين الجانبين المادى والمعنوى داخل الجهاز .

ولقد يقال فى هذا الشأن : ان المقياس غير عادل ؛ لأن التطور المادى يمكن أن ينطلق بغير حـدود طالما توافرت له الامكانيات . وتهيأت له الأسباب ، أما التطور المعنوى فهو بطبيعته بطىء النمو ، كثير التردد ، تحكمه عوامل متعددة اجتماعية ونفسية عميقة الجـــذور .

ان الطبيب الجراح يستطيع أن يجتث الداء فى أيام قلائل ، أما الطبيب النفسانى فلا يدرك الشفاء الكامل قبل سنوات طويلة من العلاج .

على أن هذا المنطق الصحيح قد يكون سببا ، ولكنه لا يصلح عـــذرا .

اهمية العــلاقة :



الجانب المعنوى فى جهاز الشرطة اهم جوانبه على الاطلاق ، تلك حقيقة يفرضها المنطق ويؤكدها الواقع ، وليست مجرد كلمات تقصد اثارة حماس الشرطة او اكتساب تعاون المواطنين .

ان اهمية العلاقة بين الشرطة والشعب ترجع الى تأثيرها البالغ على اداء الشرطة ، وانعكاسها الواضح على آمال الشعب .

فالشرطة — فى ادائها لواجبها — تعتمد على معاونة المواطنين الى حد بعيد ، وبغير هذه المعاونة فان عليها أن تبذل جهودا أكبر لتحصل على نتائج أقل .

ان هناك رجل شرطة واحدا لكل اربعمائة فرد من السكان ، وهذا الشرطى — مهما يكن نشاطه وحماسه — لن يستطيع أن يفرض ارادة القانون ما لم يكن غالبية هؤلاء المواطنين على الأقل مدركين أن الالتزام بالقانون واجب يؤدونه لمجرد الواجب .

والشرطة كذلك تنتظر معاونة المواطنين فى ابداء المعلومات التى تكشف عن الجرائم ومرتكبيها ، والتقدم للادلاء بالشهادة اليها ، وبغير هذه المعاونة فان العدالة لن تواجه فقط مجرد افلات مجرم من العقاب ، وانما قد تواجه اكثر من ذلك . ادانة برىء بغير ذنب!

لقد تقدمت وسائل البحث والتحقيق الجنائى ، وأضاف العلم الكثير اليها ، ولكن شهادة الشهود بقيت وستبقى دائما من أهم أساليب البحث والتحقيق .

وهكذا يتحتم على الشرطة أن تكتسب ثقة المواطنين وتعاونهم؛ لأنها مهما جدت ، ومهما استعدت ـ لا تستطيع أن تحقق أهدافها قبل أن تكتسب هذه المعاونة .

واذا نظرنا الى الجانب الآخر من هذه العلاقة نجد أنه وثيق الصلة بأقدس الانتصارات التى حققتها الثورة لشعبنا .

ان العلاقة بين الشرطة والشعب تعتمد اساسا على أسلوب معاملة رجل الشرطة للمواطنين ، هذا الأسلوب الذى يترجم مبادئنا الديموقراطية الجديدة ، ويقدم الى الشعب ثورته كما يراها ، وكما تمناها .

ان الحرية تعنى حرية الوطن وحرية المواطن ، وفى سبيلهما دارت معارك الأمس ، تحارب قوى الاستعمار ، وتحطم معاقل الاقطاع ، ومراكز الاستغلال والاحتكار .

وشعبنا يرى كلا من مظاهر الحرية والديموقراطية فى حياته لا يستطيع أن يخطئها او ينكرها ، ولكنه يريد مع ذلك أن يرى ثمار هذه الحرية وآثارها فى أسلوب معاملته من جانب « الحكومة » كما تعود أن يسمى جهاز الشرطة .

أن رجال الشرطة الذين عرفهم الشعب خلال العهود البائدة

ـ اداة فى يد الحكم الظالم ومظهرا له ـ ينتظر الشعب أن يرى فيهم بالذات آثار الثورة الجديدة التى احـــدثها فى حيـــاته : كرامة وحرية .

ومن هنا تظهر الأهمية البالغة لهذه العلاقة بوصفها ثمـرة طبيعية ينتظرها المواطن بعد نضال طويل فى سبيل الحـــرية ، وانتظار مشوق لها .

ان الخطا او القصور فى اى جانب آخر من جوانب الشرطة سوف ينعكس على العمل ويؤثر فيه ، ولكنه مع ذلك يمكن تداركه او تحمله ، ولكن الخطا فى هذا الجانب بالذات ـ معاملة الشرطة للمواطنين ـ يهدد فكرة الحرية والسيادة والكرامة التى اطلقتها الثورة فى صفوف المجتمع ، والقصور فى هذه الناحية امر لا يمكن ان تغفره الثورة او يغفره المجتمع .

وهكذا فان الجانب المعنوى فى جهاز الشرطة ليس مجرد جانب من جوانب التطور ، ولكنه اساس الانطلاق ؛ وكل قصور فيه أو تخلف قادر على ان يعوق حركة التطور مهما تكن الجهود الأخرى.



بذور المشكلة :



ليس من شك فى أن العلاقة بين الشرطة والشعب مشكلة بعيدة الامتداد فى أعماق الماضى ؛ فهى ترجع الى عهود ما قبل الثورة حين كان جهاز الشرطة ــ بحكم طبيعة وظيفته ــ اداة الحكومة فى تنفيذ أوامرها وفرض مظالمها ، ولما كانت الحكومات فاسدة ، والنظام منحلا ــ فقد انعكست هذه الصورة القاتمة على جهاز الشرطة بوصفه اداة التنفيذ !

لقد تلقت الشرطة من العهود الماضية ميراثا ثقيلا من النفور والكراهية ؛ اذ كانت ترتبط فى الأذهان بكل المفاسد والمظالم التى صنعها الاستعمار واعوانه من الحزبية والاقطاع .

لقد عمل هذا الثالوث الكئيب ــ وفق تخطيط ماهر ــ على أن يبقى جهاز الشرطة بعيدا عن الشعب ، منعزلا عن المجتمع :

* فالاستعمار وضع رجاله فى مكان القيادة والتوجيه لجهاز

الشرطة ، واستطاع من وراء ذلك أن يستخدم الجهاز فى قمع الحركات الوطنية ومواجهة الأحرار !

* والحزبية كانهمها الأول أن تصل الى الحكم ، وفى سبيل ذلك تجتذب اعدادا من رجال الشرطة ، تعدهم وتمنيهم حتى اذا بلغت الحكم أطلق يدهم فى مواجهة أعدائها والتستر على مفاسدها !

* والاقطاع استطاع أن يسخر الشرطة لتحقيق مطالبه ومساندة أطماعه والتغاضى عن جرائمه !

وهكذا استطاع الثالوث الكئيب أن يصنع هذه المشكلة ، ويترك كثيرا من آثارها الى اليوم على الرغم من مضى السنين ، ومن تتابع الجهود .

ولكن هذه الحقائق التاريخية ـ مرة اخرى ـ قد تكون سببا ، ولكنها لا تصلح عذرا .

لقد تهيأت لجهاز الشرطة ـ خلال سنوات الثورة امكانيات واسعة ، لم تكن تتاح له من قبل ، فتحول من اداة فى يد الحكم الظالم الى جهاز فى خدمة الشعب ، كما تغيرت صورة المجتمع من حوله الى مجتمع آخر ، الحرية فيه حق والقوة فيه عدل ، والرفاهية مشاع لا امتياز .

فالى متى يظل هذا الثالوث المدمر يترك ظلال الماضى على صورة الحاضر ؟.

هل نظل ننسب اليه كل تخلف ، ونحمله مسئولية كل تقصير؟

هذا الجيل الذى يتنفس ثورة ، ويعيش نهضة ، ويصنع كل يوم معجزة ـ لم يعد بوسعه أن يلقى تبعات القصور فى تطوره على أشباح مضى عليها أربعة عشر عاما .

فلنقل ان هذا الثـــالوث الكئيب خلق المشكلة ، ولكن من المسئول عن استمرار قيامها الى اليوم ؟

اننا نعيش ثورة مضى عليها أربعة عشر عاما ، فاذا قيل ـ ان هذه السنوات قليـــلة فى حيـــاة أمة ـ فهى كبيرة بالنســـبة لآثار ثورة .

فلنبحث اذن عن أسباب المشكلة فى حاضرنا بدل أن نتلمس المعاذير من ماضينا !

الفصل الثانى

طبيعة الوظيفة

* تنفيـــذ القانون
* استخدام القـــوة
* الزى المميــز
* دعــوة الى العمــل

تنفيذ القانون :



تحسين العلاقة بين الشرطة والشعب ليس عملا هين التبعات او مهمة سهلة الادراك يمكن أن تحققها الجهود العادية مهما يكن اخلاصها ؛ لأن هذه العلاقة فى تطورها لا تواجه آثار الماضى فقط، وانما تواجه أكثر من ذلك أسبابا حتمية لا مفر منها ، ولا سبيل الى تجنبها ، أسبابا تضعف حركتها ، وتقيد انطلاقها وفى مقدمة هذه الأسباب طبيعة الوظيفة ذاتها .

ان طبيعة العمل الذى يقوم به رجل الشرطة ، ومقتضياته الضرورية ــ تجعلان صدامه مع المواطنين أمرا حتميا ؛ لأن الوظيفة الرئيسية لرجل الشرطة هى تنفيذ القانون ، ومطاردة الخارجين عليه ، والقانون ــ فى الواقع ــ قيود على الحـــرية وأن تكن هذه القيود لصالح الحرية ذاتها .

أن الحرية المطلقة تعنى الفوضى المطلقة ، ولابد من وجـــود

حدود لحرية الفرد وقيود عليها ؛ حتى تتحقق بذلك حـريات الآخرين .

وهذه المهمة الحيوية يضطلع بها جهـــاز الشرطة ويتولى تنفيذها ؛ فهو يقوم بوضع قيود على حرية الفرد ، أو على الأصح ما يظنه الفرد أنه حريته ؛ ومن هنا يأتى الصدام الأول بينـــه وبين المواطن .

كذلك فان رجل الشرطة فى ادائه لهذا الواجب يقوم بتطبيق القانون ، ومطاردة المخالفين لنصوصه ، على اختلاف درجات المخالفة ، ابتداء من قائد السيارة الذى يخالف قواعد المرور ، الى رئيس العصابة الذى يقطع الطريق على الآمنين .

هؤلاء جميعا يجب على رجل الشرطة أن يطاردهم ، ويتخذ الاجراءات الكفيلة بتوقيع العقاب الملائم على كل منهم .

ومن هنا فان رجل الشرطة بحكم طبيعة عمله ــ لا يستطيع أن يتجنب التعرض للمواطنين أو التصادم معهم ، وتبدو هذه الحقيقة بوضوح اذا ما عقدنا مقارنة سريعة بين وظيفة رجـــل الشرطة ووظيفة المهندس أو المدرس أو الطبيب ؛ فاننا لا نجد واحدا من هؤلاء تفرض عليه طبيعة وظيفته ذلك الصدام المستمر بينه وبين المواطنين .

ولقد يقال فى هذا الشأن : ان رجل الشرطة حين يتعرض لفرد تجاوز نطاق الحرية ومفهومها ــ فانه يكتسب من وراء ذلك تقدير المواطنين لا سخطهم ؛ لأنه يصون الحرية لهم ، كذلك فان رجل الشرطة حين ينفذ القانون على اكمل وجه مراعيا جوانب الحق والعدل ــ فان أحدا لا يمكن أن ينقم عليه أو يعترض على سلوكه ، لأن القانون هو ارادة المجتمع .

على أن هذا الرأى بقدر ما يبدو قريبا من المنطق فى ظاهره بعيد عن الواقع فى حقيقته .

ان هذا الرأى يفترض مجتمعا مثاليا يدرك كل فرد فيه ما له وما عليه ، وهذا المجتمع المثالى لن يوجد ابدا ولم يوجد قط . حتى فى عصور الأنبياء أنفسهم .

ان كل فرد يعتقد دائما انه على حق وان رايه هو الأصوب وما عداه هو الخطأ ، ذلك من ناحية ممارسة الأفراد لحرياتهم ، ومن ناحية أخرى فان رجـــل الشرطة حين يقبض على مجرم محترف — ليرسله الى السجن سنوات طويلة — هـذا المجرم لا يمكن أن يغفر لرجل الشرطة فعلته أو يقدر موقفه ، واكثر من ذلك لن يقتصر الأمر على شخص المجرم ، وانما سوف تجمـع الشرطة حصيلة مناسبة من كراهية اهله وجيرانه وأصدقائه .

ليس هناك أم بلغت من المثالية حدا يجعلها تحب الشرطة وتثق بها ، وتتعاون معها بعد أن أرسلت ابنها الى السجن — مهما يكن الجرم الذى اقترفه ، وليس هناك زوجة يمكن أن ترى الشرطة فى خدمة الشعب اذا أخذت الشرطة زوجها ، وحـــرمت أولادها عائلهم مهما تكن الجريمة التى ارتكبها .

والمثال هنا لمجرم محترف وهى الصورة البشعة التى يجمع المجتمع على استنكارها ، ومع ذلك فان اداء رجل الشرطة لهذا الواجب سوف يجلب عليه سخط عدد من المواطنين مهما يكن هذا السخط بغير حق ، وعلى غير أساس .

والمثال هنا — يفترض ان رجل الشرطة قد عرف المجرم من البداية فسعى الى تقديمه الى القصاص ، وهى صورة نادرة ؛ فالذى يحدث غالبا — كلما تقع جريمة ما — أن رجل الشرطة

لا يعرف الفاعل الحقيقى ، وهو مضطر أن يرسل شكوكه هنـا وهناك ، وأن يشتبه فى هذا وذاك قبل أن يصـل الى الفاعل الحقيقى .

ان القاعدة المثلى فى البحث الجنائى أن كل شخص محيط بالجريمة مشتبه فيه حتى تثبت براءته ، وذلك على عكس القاعدة القانونية التى تقول : ان كل شخص برىء حتى تثبت ادانته .

ومعنى هذا أن رجل الشرطة مضطر ـ بحكم عمله ـ أن يتعرض لبعض الأبرياء حتى يستطيع أن يقدم من بينهم الفاعل الحقيقى .

فاذا كانت الشرطة فى ادائها لواجبها الأول ـ وهو ضـبط الخارجين على أمن المجتمع ـ سوف تثير سخط عـدد غير قليل من المواطنين ، فلنا أن نتصور الحصيلة الهائلة من السخط والنفور التى يجمعها رجل الشرطة وهو يقوم بتنفيذ القانون على أفراد آخرين لا يبلغون هذه الدرجة من الخطورة .

هذه الآلاف التى يطبق عليها قواعد المرور ولوائح البـاعة الجائلين وغير ذلك من المخالفات اليسيرة ـ هذه الآلاف اذا تصورنا أنها لن تحقد وتنقم على رجل الشرطة فهى على الأقل لن تعطيه محبتها ، ولن تمنحه تعاونها .

ومن الطريف حقا أن مفهوم المقابلة لا ينطبق على هذا الوضع، فالموقف لا يمكن أن يتغير اذا أهمل رجل الشرطة واجبه فى تنفيذ القانون ، وتراخى فى مطاردة الخارجين عليه ، بل على العكس يصبح حينئذ موضع الحقد والكراهية ، من جانب ملايين هائلة ، سوف يختل أمنها ، وتضيع مصالحها ، وتهدر حقوقها ! .

فى الحالين لابد أن يجمع رجل الشرطة قدرا من النفـور والكراهية ، وعليه أن يختار أخف الأمرين ! .

فمهما التزم رجل الشرطة جانب الحق والعدل ، ومهما أدى واجبــه فى مثالية كاملة ، فسيبقى جانب من المواطنين ساخطين كارهين ، يقل عددهم أو يزيد تبعا لنشاط رجل الشرطة فى تنفيذ القانون !

لقد أدرك ذلك الشاعر العربى القديم حين قال :

ان نصف الناس أعــــداء لمن   ولى الأحكام هذا ان عــدل !

وقبل ذلك ــ ردد عمر بن الخطاب رضى الله عنه المعنى نفسه حين قال : اية يا حق ! ما جعلت لى صاحبا ! .

استخدام القوة :



ويتصل بطبيعة الوظيفة جانب آخر له أهميته القصوى فى مجال العلاقة بين الشرطة والشعب ، وهو ما قرره القانون واضطرت اليه طبيعة العمل من أن رجل الشرطة له أن يستخدم القوة فى اداء واجبه .

ولقد يقال فى هذا الشأن ان استخدام القوة الذى اباحه القانون لرجل الشرطة قيده بأن يكون استخدامه له فى الحالات الضرورية وبالقدر اللازم ، فاذا التزم رجل الشرطة نصوص القانون وروحه لم يكن هذا الجانب بالغ التأثير فى علاقته مع المواطنين .

ولكن هذا الراى قابل للنقد من جوانب شتى ، فالضرورةالتى يشترطها القانون مسألة تقديرية ، كما أن القدر اللازم يختلف من حالة لأخرى ومن شخص الى آخر ؛ فالقدر اللازم للقبض على شخص ما قد يكون مجرد ثنى ذراعيه أو اطلاق النار عليه .

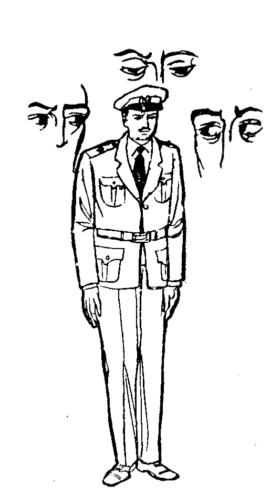
ان الضرورة والقدر اللازم اللذين اشترطهما القانون مسألة لا يمكن ضبطها ، كما أنهما ثغرة ينفذ منها كثير من الأخطاء الجسيمة التى يمكن أن تقع نتيجة لاختلال تصرفات رجل الشرطة أو تقديره.

وبصرف النظر عن فكرة الضرورة والقدر اللازم فان الجهاز الذى يستخدم القوة فى اداء واجبه ــ مهما يكن مضطرا اليها ــ يكتسب جانبا من الرهبة والنفور داخل المجتمع .

ومرة أخرى يقفز الى الخاطر صورة الطبيب الذى يؤدى واجبه الانسانى بغير عنف ، أو صورة المدرس الذى يحمل رسالته بالكلمة الهادية أو صورة المهندس أو المحاسب ــ كل هؤلاء يؤدون واجبهم دون أن يلجئوا الى القوة والعنف لأنهم لا يضطرون اليها ، فاذا واجهوا ــ فى حالات قليلة نادرة ــ موقفا يستلزم استخدام القوة لجئــوا الى الشرطة لتــواجه المواطن ، وتستخدم القوة لحسابهم .

اننا لا نجد وظيفة واحدة من وظائف المجتمع المتعددة اباح لها القانون أن تستخدم القوة ، اللهم الا وظيفة رجل الشرطة وهو أمر يترك أثره فى نفسية المواطن واحساسه مهما تكن الضرورة التى تدفع اليه .

الزى المميز :



يفترض المواطن فى رجل الشرطة مثالية خلقية لا يفترضها ولا ينتظرها من سواه .

وهذه النظرة من جانب المواطن قد تكون تشريفا لرجل الشرطة ولكنها أيضا مسئولية كبيرة على عاتقه ؛ لأن الأخطاء العادية التى تقع من أى مواطن لا تسترعى النظـــر أو تترك الأثر الذى تتركه أخطاء رجل الشرطة .

فاذا تصورنا مثلا احد الأفراد يجلس فى مكان عام ويتناول الخمر ، فهذ المشهد لن يكون مسترعيا للنظر أو داعيا للنقـــد ، مهما تكن شخصية الفرد الذى يفعل ذلك ، ولكننا اذا تصورنا هذا السكير رجل الشرطة انهال النقد الجارح ، والاستنكار البالغ على شخصه ، وعلى جهاز الشرطة بأكمله .

وفى صباح كل يوم تزدحم المواصلات بالمتجهين الى اعمالهم ، فيتكدس العشرات على باب السيارة بينهم الطبيب والمهنـــدس والمحاسب ، ولكنهم جميعا لن يكونوا موضع اللوم أو الانتقاد ، أما اذا تصورنا بينهم ضابط شرطة تدلى هو الآخر من سلم السيارة كما فعل غيره فسينهال اللوم الجارح والانتقاد الشديد ، مع أن هذا الضابط يواجه الظـــروف التى يواجههـــا زميله المحاسب أو المهندس أو المدرس والتى تضطره الى ركوب السيارة على هذا النحو .

ولسنا نقصد من وراء ذلك دفاعا عن اخطاء رجـــل الشرطة او تبريرا لها ، لأن القائم على تنفيذ القانون ينبغى أن يضرب المثل، ويقدم القدوة ، ولكننا اردنا فقط ان نذكر حقيقة مجردة لهـــا اثرها فيما ينبغى ان يتمتع به رجل الشرطة من اعجاب المواطنين وتقـــديرهم وهو أمـــر ضرورى لاقامة علاقة وثيقة بين الشرطة والشعب .

ويتصل بهذا الجانب جانب آخر مكمل له ، وهو الزى المميز الذى يرتديه رجل الشرطة ، ولست مع القائلين بأن تميز رجل الشرطة بزى خاص من شأنه أن يشعره أو يشعر المواطن أن هناك فاصلا بينهما ، لأن طوائف اخـــرى داخـل المجتمع تتميز بزيها الخاص ؛ ومع ذلك لا تعانى المشكلة نفسها كرجل البريد مثـلا او رجال الاسعاف .

ومع هذا فان الزى المميز قام بدور غير مباشر فى التأثير على نظرة المواطنين تجاه الشرطة اذا ما وضعنا فى حسابنا هذه المثالية التى يفترضها المواطن فى رجل الشرطة .

ان الزى المميز جعل رجال الشرطة موضع انتباه المواطنين ، كما جعلهم واضحين ظاهرين فى صفوف المجتمع ، ومن هنا فان

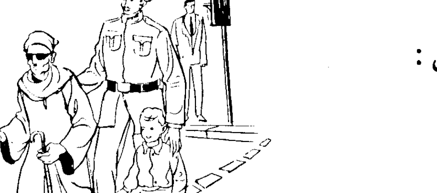
كل تصرف خاطىء يقع من فرد منهم يتحمل تبعته بقية أفراد الجهاز بغير تميز .

ان أى فرد عادى يرتكب من الأخطاء ما يشاء دون أن يمتـــد خطؤه الى الطائفة التى ينتمى اليها ، أما الزى المميز فقـــد جعل رجال الشرطة أشبه بركاب سفينة واحدة ، كل خطأ أو انحراف من جانب فرد منهم يكفى اغراق السفينة بهم جميعاً !

ان اخطاء رجل الشرطة تتجسم دائما بحكم المثاليـــة التى يفترضها فيه المواطن ، وهى بعد ذلك تمتد الى الجهاز كله ليتحمل تبعتها دون ذنب ؛ ومن هنا كان جهاز الشرطة ـ فى نظـر بعض المواطنين ـ كثير الأخطاء ، سيىء التصرف لا يستحق كل الثقة والتقـــدير .

وهذه النظرة غير عادلة ؛ لأن اخطاء رجال الشرطة ـ لو انتقلت هى بعينها الى جهاز آخر ـ لن تسترعى النظر من ناحية ، ولن تترك الأثر نفسه من ناحية أخرى .

ان رجل الشرطة كغيره من الناس ـ يصيب ويخطىء ، ولكنه يجب أن يتذكر جيدا أنه يحاسب على خطئه ـ من وجهة نظـر المواطنين ـ حسابا يختلف عن حساب الآخرين !٠



دعوة الى العمل :

قلنا : ان طبيعة وظيفة رجل الشرطة تجعل صـــدامه مع المواطنين أمرا لا مفر منه ، بل أكثر من ذلك ، هذا الصدام يتسع مداه كلما ازداد نشاط رجل الشرطة فى أداء واجبه .

وقلنا بعد ذلك : ان رجل الشرطة يتحمل مسئولية فى هذا الجانب أصعب من غيره ، كما أن المواطن ينتظر منه مثاليـــة لا ينتظرها من سواه .

ولكننا لم نقصد من وراء ذلك كله أن نثبط الهمم ونقتل الرجاء فى امكان قيام علاقة مثالية بين الشرطة والشعب .

كل ما أرادت أن تقوله الصفحات السابقة هو أن معرفة الداء خطوة أساسية قبل وصف الدواء .

يجب أن نعرف حقيقة العلاقة بين الشرطة والشعب ، وان نلم بمختلف ظروفها حتى لا نستخف بالمشكلة أو نستهين بها .

ان هناك معوقات طبيعية تمنع اللقاء السـهل بين الشرطة والمواطنين ، ولكن هذه الحقيقة لا تعنى الفشل بقدر ما تدعو الى البحث عن امكانات النجاح .

اذا كانت الشرطة بحكم طبيعة وظيفتها سوف تثير سخط عدد من المواطنين ــ فانه ينبغى عليها أن تبحث عن جوانب أخرى تكتسب بها محبتهم .

يجب أن تمتد رسالة الشرطة الى نواح مختلفة لا تتصل بالأمن العام ، ولا تهدف له ، ولكنها ترمى أولا الى اكتساب ثقة المواطن وتعاونه ، حتى يتجمع لها رصيد من الحب ، يتجاوز هذا القدر من النفور الطبيعى الذى يشعر به المواطن لرجل الشرطة .

ان كل مواطن قبل أن يحـــدد علاقته بالشرطة ــ محبـــة أو كراهية ــ لابد أن يسأل نفسه : ماذا أعطانى رجل الشرطة ؟ وماذا أخذ منى ؟ .

فاذا ثقلت موازين رجل الشرطة انجذب المواطن اليه بمشاعر المحبة ، أما اذا خفت موازينه فقد أبغضه المواطن ونفر منه .

ذلك أساس الحساب فى الآخرة ، وهو أيضا أساس الحساب فى الدنيا !

ان رجل الشرطة فى علاقته مع الشعب يواجه قدرا من الكراهية والنفور لابد له فيه ، ولكن هذا لا يعفيه من مسئولية التغلب عليه بتقديم الحب الذى يتفوق على الكراهية ، والثقـــة التى تنتزع الشك .

لقد اخذت بعض الدول الأجنبية بفكرة انشاء شرطة اجتماعية تكون مهمتها الأساسية تقديم الخدمات الاجتماعية والانسانية للمواطنين على حين تختص الشرطة العادية بضـــبط الجرائم وتحقيقها .

ولكن هذا الاتجاه لا يحل المشكلة ؛ لأنه يمثل قسمة غـــير

عادلة ، تعطى احد الأطراف كل شيء ، وتأخذ كل شيء من الطرف الآخـــر !

اننا لا نريد لجهاز الشرطة أن ينقسم قسمين : قسما تضعه مهمته فى المكان الأعلى من تقدير المواطنين ، وقسما آخر تضعه وظيفته موضع النفور والكراهية ، وانما ينبغى أن يبقى الجهاز كله معتمدا على الخدمات الاجتماعية والانسانية فى تخفيف أثر طبيعة الوظيفة ، والقاء الضوء على جوانب الصورة .

ان سيارة الشرطة التى تذهب الى مكان معين تطارد البـــاعة الجائلين لتحرمهم ما يظن بعض الناس أنه أرزاقهم ـ هذه السيارة يجب أن تتجه الى المكان نفسه تحمل الدواء لمريض أو تعيد طفلا ضالا الى ذوى قرابته ؛ وبهذا يمكن ان يتحقق التوازن .

فليعرف رجل الشرطة انه لن يكتسب ثقة الشعب وتعاونه الا اذا بذل جهودا اضافية أكثر مما يبذله أى فرد آخر فى أى عمل مختلف ؛ لأن الصعوبة التى يواجهها فى علاقته مع الشعب هى أنه لا يبدأ من الصفر ، وانما يبدأ من تحت الصفر ، ان صح التعبير !

وهذه الحقيقة يجب الا تثبط الأمل ، ولكنها تدعو الى مزيد من العمل .

الفصل الثالث

واجب الشرطة

* الكلمة الطيبة
* الأمن لا يكفى
* تبسيط الاجراءات
* الروح الانسانية فى تنفيذ القانون

الكلمة الطيبة :



كانت الكلمة ولا تزال ـ صاحبة الفضل الأكبر فى كل ما حققته الانسانية من انتصارات وانجازات .

الكلمة هى التى حملت رسالات السماء ، فأضاءت الضمير الانسانى بنور الايمان .

والكلمة كانت دائما وراء الثورات الظافرة التى أطلقت الانسان من الاستغلال والتخلف ، وكتبت له عهدا جـــديدا من الحرية والكـــرامة .

والكلمة هنا ـ فى مجال العـلاقات بين الشرطة والشعب ـ تستطيع أن تفعل ما لا يمكن أن يفعله غيرها .

انها قادرة على أن تطمئن الخائف ، وتهدىء الثائر ، وتكتسب محبة الكاره ، وثقة المتشكك .

انها تستطيع أن تكتسح كل العقبات التى تمنع اللقاء الكامل بين الشرطة والشعب .

واذا أردنا أن نوضح مدى الأثر التى تحدثه الكلمة الطيبة فى نفسية المواطن فلنا أن نتصور أحد المواطنين وقد توجه ببلاغه الى قسم الشرطة ، فأحسن رجل الشرطة اســتقباله ، وطيب خاطره ، وهدأ نفسه ، ثم صرفه دون أن يتخـــذ الاجراء اللازم فى بلاغه .

ولنا أن نتصور هذا المواطن — مرة اخرى — وقد توجه ببلاغه الى قسم الشرطة ، فكانت الكلمات جافة ، والمقابلة فاترة ومع هذا فان رجل الشرطة قد اتخذ الاجراءات الكفيلة بفحص شكواه.

اى الحالتين يختار المواطن لو كان فى مقدوره أن يختار ؟

ان مواطننا الطيب القلب الذى يردد من أعماق وعيه « لاقينى ولا تغدينى » سوف يختار الموقف الأول بغير تردد .

الى هذا الحد يحرص المواطن على الكلمة الطيبة ويتأثر بها ! انه يفضل مئات المرات أن تهدر مصالحه ولا تمس كرامته !

فهل استطاعت الكلمة الطيبـــة أن تؤدى دورها كما ينبغى فى مجال العلاقة بين الشرطة والشعب ؟ .

لقد أدركت الشرطة منذ بدات تطورها عقب قيام الثورة أهمية الكلمة وعملت غاية جهدها فى هذا السبيل حتى أصبحت « معاملة المواطنين » احد الموضوعات الرئيسية التى يتلقاها رجل الشرطة فى مختلف مناهج التدريب .

كانت الصورة القديمة التى تحدث قبل قيام الثورة داخل مراكز الشرطة هى استقبال المواطن بالكلمة الجارحة التى تهدر كرامته ، بصرف النظر عن سبب حضوره الى القسم : هل هو متهم أو شاك أو شاهد ؟

كان الاعتداء على الداخلين – قبل معرفة شخصياتهم وتبين أسباب حضورهم هو الأسلوب الوحيد التى يضمن به جهاز الشرطة وقتئذ هيبته ، ويؤكد سلطاته .

وقامت ثورة ٢٣ يوليو واخذت روح الثورة تسرى داخل جهاز الشرطة فما القدر التى تغير فى مجال الكلمة بعد مرور أربعة عشر عاما من قيام الثورة ؟

بصفة عامة يمكن أن نقول : ان الألفاظ الجارحة والاعتداءات البذيئة قد اختفت ، ولكن الكلمة حتى الآن غالبا لم تستطع أن ترتفع الى المجاملة الطيبة والمعاملة الرقيقة .

ان الكلمة لا تزال فى منتصف الطريق !

لقد اختفت كلمات التعدى ، ولكن لم تظهر كلمات المجاملة بعد !

ولقد يقال فى هذا الشأن :

لماذا تريد ان تفرض على رجل الشرطة بالذات ان يكون مهذبا رقيقا فى معاملة المواطنين والتعامل معهم ؟ أليس هذا سلوكا عاما ينبغى أن يتوافر فى معاملات كل الموظفين لكل المواطنين ؟ بل وكل مواطن لكل مواطن ؟ .

والرد على ذلك هو أن الكلمة الطيبة والمعاملة الرقيقة فى مجال العلاقات بين الشرطة والشعب ليس مجرد اخلاقيات مثالية ، ولكنها ضرورة « وظيفية » لسببين :

الأول – العوامل التى قدمناها والتى قلنا فيها ان طبيعة وظيفة رجل الشرطة تجعل صدامه بالمواطنين امرا لا مفر منه فهو يحتاج الى رصيد من الحب والتقدير يختزنه فى نفس كل

مواطن حتى يستطيع أن ينفق منه وهو يؤدى واجبه « الوظيفى » دون أن يصبح مدينا .

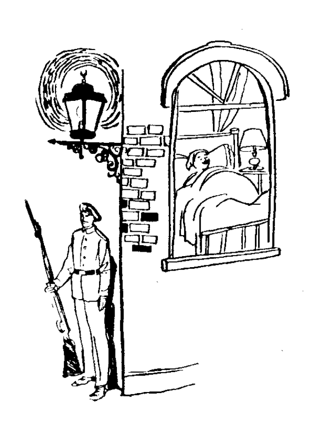
والآخر — أن المواطن الذى يذهب الى الشرطة يكون فى أغلب الأحوال فى حالة نفسية قلقة مضطربة ، وهو يحتاج للكلمة الطيبة فى هذا الوقت ، وفى هذا المكان اكثر مما يحتاج اليها فى مصلحة التنظيم او فى ادارة الكهرباء والغاز .

ان المواطن الذى يذهب الى قسم الشرطة اشبه بالمريض الذى يذهب الى المستشفى ، وكما أن الطب الحديث يعد رفع الروح المعنوية للمريض جانبا هاما من جوانب العلاج — كذلك فان رجل الشرطة يجب أن يعد الكلمات الرقيقة المهذبة جـزءا من صميم واجبـــه .

ان استقبال المواطن ، وأسلوب معاملته ، والنجاح فى اكتساب ثقته — ليست مجرد مواهب شخصية ، وانما هى علوم قائمة لها اصولها وقواعدها ، وينبغى أن تكون هذه الدراسات الاجتماعية فى مقدمة الدراسات التى يحصلها رجال الشرطة على اختــلاف مستوياتهم .

ان رجل الشرطة يجب ان يدرس العلاقات العامة على مستوى الأهمية الذى يدرس به القانون .

واذا كانت هذه الدراسات لا تزال قشورا سطحية — فاننا فى اشد الحـــاجة الى تعميق مفهومها ، وزيادة فاعليتها ؛ حتى يكتسب رجل الشرطة ثقة المواطن وتعاونه ؛ لأن الرغبة وحدها لا تكفى ، وانما يجب أن تتوافر القدرة التى تحملها الى التنفيذ .



الأمن لا يكفى ! :

يستطيع رجل الشرطة ان يذكر فى اعتزاز أنه يضطلع برسالة حيوية فى هذا المجتمع ، ويستطيع ان يضيف الى ذلك أن هـذه الرسالة تتطلب غاية جهده ومعظم وقته ، ومخاطر قد تكلفه حياته.

ولعله يتساءل فى عتاب : الا يكفى هذا الدور الحيوى الذى يؤديه فى خدمة المجتمع اكتساب تقـدير المواطن وتعـاونه ؟ الا تستطيع هذه الرسالة الهامة التى يقوم بها ، وهـذه الجهود المضنية فى سبيلها – أن تغفر الأخطاء الصغيرة التى قد تقع منه فى أثناء أدائه لهذه الرسالة ومن أجلها ؟ .

ان الحقيقة التى لا سبيل الى انكارها هى أن صيانة الأمن وتوفير الطمأنينة للمواطنين ضرورة حيوية تسبق كل الضروريات الأخرى فى أى مجتمع ، ولقد أدرك ذلك بحق أبو الأنبياء ابراهيم عليه السلام حين دعا ربه فقال : « رب اجعل هذا البلد آمنا » ثم قال بعد : « وأرزقهم من الثمرات » ؛ فهو عليه السلام قد دعا لبلده بالأمن قبل أن يدعو له بالرزق .

والحقيقة التى لا سبيل الى انكارها ايضا هى أن رجل الشرطة يقتضيه واجبه فى صيانة الأمن جهدا غير يسير ، ووقتـــا غير محدود ، ومجازفة غير مأمونة العواقب .

ولكن الحقيقة ايضا هى أن مجرد قيام رجل الشرطة بواجبه فى حفظ الأمن لا يكفى وحده اكتساب التقدير الدائم والتسامح المستمر من جانب المواطنين .

ان المواطن الذى يعيش فى أمن ، وينعم بالســـلام — لا يدور بخلده صورة اخرى غير هــذه الصــورة التى تعــودها والتى لم يعرف غيرها .

هذه الآلاف التى تأوى الى مضاجعها فى الليل ، والتى تتدثر بالغطاء من برد الشتاء — لا تحس هذه العشرات من رجال الشرطة التى تذرع الطريق حول مساكنها طوال الليل لتوفر لها الأمن ، وتحيطها بالسكينة .

وليست هذه الظاهرة جحودا من المواطن ، ولكنها طبيعة فى الانسان .

لقد تعود الناس الأمن ، ولم يعد يدور فى خلدهم كيف تكون الحياة لو اختفى النظام ، وعمت الفوضى تمـــاما كالسليم الذى لا يدرك نعمة الصحة لأنه لم يذق قسوة المرض !

فليدرك رجل الشرطة هذه الحقيقة ، وليعرف تماما أن مجرد قيامه بوظيفته التقليدية فى حفظ الأمن ليس سببا كافيا لدعم علاقته بالشعب بالصـــورة التى ينتظرها ، وانما يجب أن يؤدى للمواطن خدمات أخرى لها تأثيرها المحسوس ، ولها اتصالها المباشر بآماله وآلامه .

وفى ضوء هذا المفهوم ينبغى على الشرطة ان تركز جانبا كبيرا من اهتمامها على القضايا الحيوية التى تتصل بحياة الجماهير ومشاكلها — وان لم تكن وثيقة الصلة بالأمن العام بمفهومه التقليدى، ومن أمثلة ذلك قضايا التموين فى هذه المرحلة .

فلو استطاعت الشرطة أن تقضى تماما على السوق السوداء وأن تردع المتجرين بأقوات الشعب — فانها حينئذ تؤثر فى حياة المواطن تأثيرا محسوسا ، وتكتسب من وراء ذلك محبته وتقديره.
كذلك يحدث فى بعض الأحيان أن يلجأ المواطن الى الشرطة لقضاء مصلحة لا تتصل بعملها ، ولا تدخل ضمن اختصاصها « الوظيفى » ، وليس لرجل الشرطة — مهما يكن ضغط العمل الذى يعانيه — أن يضيق بهذا الاتجاه ، بل على العكس يعتز به ؛ لأنه دليل على أن المواطن أصبح كبير الأمل فى الشرطة واسع الثقة بها ، ولسوف يكتسب رجل الشرطة جانبا كبيرا من التقدير والمحبة اذا استطاع أن يسعى عند جهات الاختصاص — قدر جهده — لقضاء هذه المصالح .

ان الشرطة يجب أن تخرج عن رسالتها التقليدية فى حفظ الأمن والنظام لتؤدى الى جانب ذلك رسالة أخرى اجتماعية وانسانية استجابة لحاجة الجماهير وسدا لمطالبها .

ولقد أدرك جهاز الشرطة هذه الحقيقة فى مطلع تطوره عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو فأنشأ أجهزة جديدة لتحقيق هذه الغاية ، ومن بينها مكاتب الأحداث وفرقة الانقاذ النهرى ، ووحدة الارشاد الفنى ، وشرطة النجدة التى تلقت خلال العام الماضى وحده ٨٤٢٥٢ بلاغا عن طلب خدمات اجتماعية وانسانية لا تتصل بالأمن العام .

على ان هناك ميادين اخرى يمكن ان تمتد اليها هذه الجهود المثمرة ، فلا يزال المجال فسيحا امام اجهزة جديدة تحقق المطالب الاجتماعية والانسانية للمواطنين ، وتؤثر بذلك تأثيرا ايجابيا على العلاقة بين الشرطة والشعب .

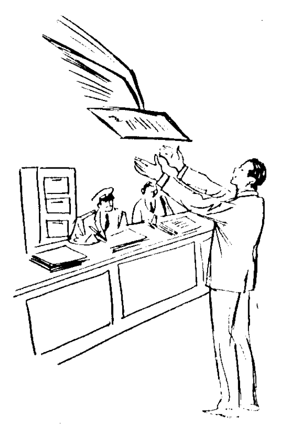
ومثال ذلك ما لوحظ من ان جانبا من البلاغات التى ترد الى أقسام الشرطة يمثل فى الواقع مشكلات أسرية ، بمعنى أنها قضايا تحدث بين الأزواج او الأصول أو الفروع ، وهذه القضايا لا تتطلب الاجراءات العادية فى تنفيذ القانون وانما هى مشاكل اجتماعية قبل كل شيء ، يجب ان تحاط بالسرية وأن تتخذ الاجراءات فيهـــا بأسلوب خاص لا يساعد على تفتيت الأسرة ، وانما يؤدى الى جمع شتاتها .

فلماذا لا تنشا أجهزة خاصة لرعاية الأسرة تعمل فى تعاون مع الأجهزة المختصة بالشئون الاجتماعية على النحو الذى سارت عليه أجهزة رعاية الأحداث ؟

ان هذه الأجهزة اذا أدركت التوفيق — فى عملها — لا تساعد فقط على دعم الأسرة الخلية الأولى للمجتمع ، وانما ستقيم أيضا جسرا قويا من التفاهم العميق والثقـــة المتبـادلة بين الشرطة ومجموعة كبيرة من المواطنين .

فلتتجه جهـــود المفكرين والعاملين الى ميدان الخـــدمات الاجتماعية والانسانية لتكشف أكبر مساحة ممكنة من التخـوم المشتركة التى يمكن أن تلتقى عليها الشرطة والشعب معـــا . متعانقين لا متصارعين !

تبسيط الاجراءات :



يضطلع جهاز الشرطة ـ الى جانب مهمته فى حفظ الأمن ـ بأعمال أخرى متعددة تتصل بحاجات المواطنين ، ومطالبهم اليومية.

فمصلحة الهجرة والجوازات مقصد آلاف بهدف الحصول على جوازات السفر وتأشيرات الخروج وتذاكر المرور وغير ذلك ، ومصلحة الأحوال المدنية تتولى اصدار البطاقات الشخصية والعائلية لمختلف المواطنين ، كما أن مصلحة تحقيق الشخصية تقوم باصدار صحيفة الحالة الجنائية اللازمة لكل فرد قبل ان يلتحق بأى عمل .

وهكذا نجد أمثلة كثيرة تؤكد كلها أنه ليس هناك مواطن واحد لم يتعامل مع الشرطة على اختلاف المعاملة .

ولم يعد يكفى رجل الشرطة أن يستقبل المواطن استقبالا حسنا ، وأن يعامله معاملة طيبة ، وانما يستكمل هذه الجوانب المشرقة حين يقدم اليه خدماته فى سهولة ويسر .

وانه لمن الانصاف ان نذكر ان جهاز الشرطة كان أسرع الاجهزة فى اعادة النظر فى جميع الاجراءات المتصـلة بحاجات المواطنين ومطالبهم وذلك لتخليصها من شوائب التعقيد والاطالة ، مـع توقيتها بآجال محدودة يجب أن يبت فيها خلالهـا .

ان جميع التراخيص والشهادات والوثائق التى تصـدرها اجهزة الأمن محدود لكل منها أجل معين يجب أن ينتهى خلاله . فجـواز السفر يجب الا يتأخر استخراجه عن ٤٨ سـاعة على الاكثر ، وتأشيرة الخروج تمنح فى اليوم التالى لطلبها ، اما صحف الحالة الجنائية فتصدر خلال ٤٨ ساعة .

كذلك اصبح اصدار وتجديد رخص السيارات يتم فى اليوم نفسه ، وكذلك الحال بالنسبة لرخص القيادة .

وليس من شك أن هذا التبسيط فى الاجراءات يترك أثره فى نفوس المواطنين مهما يبدو هذا الأثر بطيئا غير محسوس .

ان أجهزة الشرطة تقوم فى بعض الاحيان بدعوة المواطنين لزيارتها للتعرف على مجالات عملها ، وتوثيق علاقتهم معها .

ولست اعتقد أن الشرطة عندنا ــ بفرصتها الهائلة ــ فى حاجة الى مثل هذه الزيارات المرتبة ، وانما يكفى اجهزة الشرطة أن تستقبل الآلاف كل يوم ، فتحسـن استقبالهم ، وتقضى لهـم حاجتهم ، ثم تقدم الى كل منهم هدية تذكارية تتمثل فى الرخصة أو البطاقة او جواز السفر الذى جـاء صاحبه من أجله .

بهذا تكتسب ثقة المواطن وثقة العشرات من المحيطين به .

ان تيسير الاجراءات خطوة رئيسية فى تطـوير العلاقة بين الشرطة والشعب ، يجب أن نحرص عليها ، ونزيد من فرصتها ،

فاذا كانت الضرورة الملحة تقتضى شيئا من التاخير فى الاجراءات فيجب ان يعلم المواطن موعده ، ويفهم سببه .

لقد أصبح المواطن اليوم على درجة كبيرة من الوعى بحقه والاعتزاز بنفسه يجعله يرفض كل شىء لا يفهم حكمته ، ولا يدرك سببه .

ومهما يكن فان أجهزة الشرطة قد أحرزت كثيرا من التوفيق فى هذا الجانب وكلما يمضى الوقت تزيد حصيلتها من تقدير المواطن .

على أن ذلك لا يعنى ان الشرطة أدركت غاية الامل ، او بلغت نهاية الطريق ؛ فهى لاتزال مطالبة بالمزيد من التيسير والتبسيط فى الاجراءات ، مهما يكن القدر الذى حققته حتى اليوم ، لان التطور يتطلب استمرار الحركة بغير توقف او جمود .



الروح الانسانية فى تنفيذ القانون :

يستلزم تنفيذ القانون نوعا من الحزم والصرامة تردع كل من يفكر فى الخروج عليه ، ولكن هذا لا يعنى بالضرورة أن يكـون رجل الشرطة فى تنفيذه للقانون أداة صماء ، مجردة من المشـاعر والأحاسيس !

ان اللمسات الانسانية قادرة على أن تبعث الحياة فى نصوص القانون الجامدة ، كما أنها تمتص جانبا كبيرا من سخط المواطن الذى يقع تحت طائلة القانون ٠

فاذا كان القانون يطلق أحكامه بغير تمييز ، والعدالة ـ كما يصورونها ـ عمياء فان القائمين على تنفيذ القانون يجب أن يكونوا مدركين مبصرين ٠

من حق رجل الشرطة أن يقوم بتفتيش المساكن فى الحـدود التى نص عليها القانون ، وبالدقة التى يراها لازمة لأداء مهمته ،

ولكن تفتيش المســكن يجب الا يتبعه تحطيم الأثاث أو تمزيق المتــاع !

ومن حق رجل الشرطة أن يقبض على المواطن تنفيذا للقانون ، ولكن من واجبه كذلك ان يراعى الظروف التى تحيط بهذا المواطن كأن يسمح له باحضار الدواء أو الغطاء او استدعاء احد الأقرباء للبقاء مع أسرته التى يتركها فى مكان منعزل .

كذلك فان رجل الشرطة يجب أن يقوم باجراءات الضبط والتفتيش بأيسر السبل واحفظها لكرامة المواطن ؛ لان الاجراءات التى يتخذها ليست عقوبة فى ذاتها ، ولكنها مجرد وسيلة لبيان الحق واظهار العــدل .

على أننا حين نطالب الشرطة بهذا الاسلوب الانسانى فى تنفيذ القانون يجب أن نطالب القانون نفسه أن يساير هذا الاتجاه وان يشجع الشرطة على المضى فيه .

ان القضايا الجنائية تبدأ غالبا عند الشرطة ، ثم تأخــذ طريقها الى النيابة قبل أن تنتهى الى القضاء .

ولقد أعطى قانون الاجراءات الجنائية النيابة العمومية ـ بوصفها ممثلة للمجتمع سلطة التصرف فى بعض القضايا تبعـا للظروف التى تحيط بها :

ففى بعض الجرائم وبالرغم من نصوص القانون ـ تقوم النيابة بحفظ التحقيق نهائيا محافظة على مستقبل المتهم ، اذ ترى أن المجتمع يجب أن يمنحه فرصة أخرى قبل ان يحطم مستقبله .

وفى قضايا أخرى تصدر النيابة قرارها بالحفظ محافظة على سمعة الأسرة وحماية لهـا .

فاذا انتقلنا الى القضاء نجده هو الآخر يتمتع بسلطة التقدير،

لأن القاضى اذا ألزمته نصوص القانون الادانة ، وأحس أن المتهم جدير بالرأفة يستطيع أن يخفف الحكم الى الحد الأدنى ، ويستطيع كذلك أن يوقف التنفيذ .

وفى حدود ما أعطى القانون كانت ضمائر رجال القضاء والنيابة تعمل وتتحرك لتقدم للمجتمع لمسات انسانية رائعة تتفوق على جمود القانون وتتجاوز نصوصه لتنفذ الى روحه .

فلماذ لا نعطى رجل الشرطة جانبا من هذا الحق ؟ لماذا نفترض فيه ونطلب منه أن يكون مجرد آلة صماء معدومة الحس محرومة التقدير ؟ لماذا لا نعطى القائمين على تنفيذ القانون سلطة التصرف حتى يستطيع رجل الشرطة أن يتفادى كثير من المواقف التى يواجهها والتى لا يملك التصرف حيالها .

وعلى سبيل المثال : الأم الذى يموت طفلها الصغير فى حادث ماذا يكون موقف الشرطة منها ؟

ان الشرطة تقوم بتحرير جنحة قتل خطأ ضد الأم لاهمالها فى المحافظة على ابنها ، ثم يأخذها رجل الشرطة الى القسم ليعمل لها « فيش وتشبيه » ! فماذا يكون موقف النيابة من هذا المحضر بعد ذلك ؟ .

فى جميع الحالات تقوم النيابة بحفظ التحقيق اكتفاء بالعقوبة التى نالتها الأم بموت ابنها ــ نتيجة لاهمالها .

فاذا كان الامر كذلك فى النهاية ، فلماذا نجعل رجل الشرطة يواجه مثل هذا الموقف فى البداية ؟ .

لماذا نضعه ــ بالرغم عنه ــ فى موقف الجامد المتحجر الذى يذهب الى أم فقدت طفلها ، فيتهمها بقتله خطأ ، ويحرر لها محضرا بدلا من أن يقدم لها العزاء والمواساه ؟

لماذا لا نترك لرجل الشرطة سلطة التصرف فى مثل هذا الموقف ما دامت النيابة نفسها ــ صاحبة الولاية العامة ــ جعلت التصرف الانسانى على النحو السالف تقليدا لهـا ؟ .

كذلك نجد النيابة العامة فى كثير من القضايا تحفظ التحقيق فى النهاية محافظة على سمعة الاسرة بعد أن يكون رجل الشرطة قد أجرى التحقيق وسأل الشهود .

الا يكون من الأوفق والأجدى لوإقام رجل الشرطة نفســه بهذا التصرف محافظة على سمعة الأسرة فى الحالات التى تحفظ فيها النيابة التحقيق لهذا السبب ؟ .

أننى لا أعنى بذلك أن يكون تصرف رجل الشرطة فى تنفيــذ القانون مطلقا بغير حدود ، ولكنى أريد فقط أن يعطى القانون رجل الشرطة سلطة التصرف فى بعض الحالات ، يمارسها تحت رقابة النيابة العامة .

اننا ــ بهذا الاتجاه ــ نؤكد الروح الانسانية فى تنفيذ القانون ونعترف بهـا ، كما أننا فى الوقت نفســه نرفع الروح المعنوية لرجل الشرطة ونعزز مسئوليته أمام ضميره .

الفصل الرابع

مسئولية المواطن

* ولا تكتموا الشهادة
* جهود ضائعة
* الاحترام المتبادل
* لا مقابلة

ولا تكتموا الشهادة :



يقع فى بعض الأحيان حادث تصادم بين سيارة أتوبيس ومواطن يعبر الطريق ، وينتقل رجل الشرطة الى المعاينة ثم يبدأ فى كتابة المحضر .

سائق السيارة يؤكد أنه لم يخطىء ، ويقسم على ذلك ، والمصاب يصمم على أنه ضحية التهور والاهمال ، ويعزز تصميمه بأغلظ الايمان .

وتبقى الحقيقة تنتظر الشهود ليقولوا الكلمة الفاصلة فى تحديد المسئولية ، ولكن أين الشهود ؟.

المئات التى كانت تزدحم فى الطريق والتى تجمعت حول الحادث انصرفت جميعا دون أن يفكر واحد منهم فى التقـدم للشهادة ، والعشرات التى كانت تملأ سيارة الأتوبيس نزلت كلها قبل وصول

رجل الشرطة الى مكان الحــادث وتابعت طريقهــا كأن شيئا لم يحدث !

وتبقى الحقيقة وحدها ضائعة بين الأيمان المغلظة التى يقسمها الطرفين .

ان هذا المثال الذى أقدمه ليس بالغريب النادر ، بل الغريب النادر أن يحدث غير ذلك .

لماذا لا يذهب كل مواطن شاهد الحادث للادلاء بشهادته اداء لواجبه الاجتماعى وتطبيقا لقوله تعالى : ((ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه آثم قلبه)) .

ان الحجة التى يتذرع بها المواطن هى انه لا يريد أن يقضى فى قسم الشرطة ساعتين من وقته فى موضوع لا يتصل به ولا يهمه ، وهذه الحجة تتصور رجل الشرطة المسئول ينتظر — بغير عمل — حضور الشهود ليبدأ فى سؤالهم على الفور مع أن الذى يحــدث غالبا أن يكون رجل الشرطة مزدحما بأعمال أخرى ربما كان من بينها سؤال آخرين فى حادث آخر .

ان واجب رجل الشرطة الا يؤخر الشاهد بالذات ، وأن يراعى ذلك قدر جهده وفى حدود ظروفه ، ولكننا لا نتصور بطبيعة الحال أن نخصص رجل شرطة لكل شاهد حتى نضمن ســهولة أدائه للشهادة !

وبصرف النظر عن كل ذلك فاننى اريد أن أسأل المواطن : ما الذى يضيره لو انتظر ساعة أو أكثر حتى يؤدى الشهادة ؟ انه لا يسأم ان يقف ضعف هذا الوقت فى طابور طــــويل أمام شباك احدى دور السينما ليحجز لنفسه مقعدا ! فلماذا يضن بوقته فى أداء الشهادة بالذات ؟

ان الآلاف من المواطنين ينتظرون الساعات الطوال فى ملاعب

الكرة فى غير سأم او ملل لمشاهدة مباراة ، فلماذا يبخلون بوقتهم فى اداء الشهادة بالذات ؟.

سوف يقول المواطن : ان هذه متعته الخاصة وانه يقبل ويرضى ان يضحى فى سبيلها ، اما اداء الشهادة فهو أمر مختلف لا يهمه ولا يضحى من أجله !

لا يهمه أن يفلت مجرم من العقاب أو أن يدان برىء بغير ذنب، وهو ينسى دائما أن المجرم الذى أفلت قد يعتدى عليه هو نفسه بعد حين ، وأن البرىء الذى سيعاقب قد يكون هو نفسه فى يوم من الأيام !

ويتصل بهذا الجانب من جوانب السلبية واللامبالاة احجام معظم المواطنين عن التقدم للادلاء بالمعلومات التى تؤدى الى ضبط الجرائم وتعقب مرتكبيها .

منذ سنوات قلائل ظهر احد المجرمين وأسرف فى جرائمه فى استهتار شديد بأمن المجتمع ، واستطاع أن يفزع الآمنين اسابيع طويلة قبل أن تتمكن الشرطة من القضاء على حياته فى احدى المغارات بحلوان .

ولقد اظهر التحقيق بعد ذلك ان عشرات المواطنين كانوا يؤون هذا المجرم ويقدمون اليه المعونة ، وأن المئات كانوا يعرفون مكانه ويتتبعون تنقلاته ؛ ومع هذا لم يتقدم واحد منهم ليرشد الشرطة اليه حتى تستطيع أن توقف هذه الموجة الرهيبة من الاجرام .

ومرة أخرى ـ المثال هنا ليس بالغريب النادر ، بل الغريب النادر أن يحدث غير ذلك .

منذ نحو عامين وقف ثلاثة مواطنين فى قنا يقدمون للشرطة

الجهــــد والعون حتى أستطاعت أن تقضى على عصابة من اخطر العصابات التى ظهرت فى الصعيد .

حادث عادى أو ينبغى ان يكون كذلك ، ولكن أجهزة الشرطة يومئذ رات فيه شيئا شاذا غريبا لم تتعـــوده من قبل ، فسافر المواطنون الثلاثة الى القاهرة يقابلون المسئول الكبير ويتسلمون الهدايا ، وكتبت الصحف عنهم ، ونشرت صورهم كأنما الأمر بطولة نادرة أو بسالة منقطعة النظير ! مع ان الذى حدث منهم هو الواجب الطبيعى الذى ينبغى ان يكون عليه كل مواطن .

ولقد أردت من وراء هذا المثال ان أوضح ان معاونة المواطن للشرطة لايزال شيئا شــاذا غريبا لم يألفه المواطن أو تتعـــوده الشرطة .

ان بعض الدول الأجنبية تفرض عقوبات على كل من يمتنع عن معاونة الشرطة ، ولسنا بطبيعة الحال ندعو الى هذا الرأى ؛ لأننا نؤمن أن الوعى والاقتناع أجدى من العنف والقهر .

فليعلم كل مواطن أن الجريمة لا تقع على رجل الشرطة ، وانما تقع على المجتمع الذى يتشكل منه ومن غيره ، وليدرك تماما أن مسئوليته فى كشف الجريمة واجب اجتماعى يؤديه لحساب نفسه ولصالح مجتمعه .

جهود ضائعة :



يتلقى جهاز الشرطة سيلا جارفا من الشكاوى لا يكاد ينقطع ، وليس من شك أن الشكوى حق طبيعى لكل مواطن ، كما أن الشرطة من واجبهـــا الأول أن تتلقى الشكاوى لتفحصها من غير تذمر ، وتبحث عن الحقيقة وراءها فى غير توان أو اهمال .

على أن هذا الحق المطلق يجب على المواطن نفسه أن يضع له قيودا يفرضها ضميره وتحتمها مسئوليته .

فليشك المواطن كما يريد ، وليضمن شكواه ما يشاء بشرط أن تكون هذه الشكوى صادرة عن ايمانه واقتناعه بأنه صاحب حق من وجهة نظره على الأقل ، أما أن يتخذ الشكوى طريقا للكيـــد ووسيلة للانتقام وأسلوبا لازعاج السلطات فان ذلك ـ بصرف النظر عن الجانب الأخلاقى ـ يهدر جزءا كبيرا من جهود الشرطة ويؤثر على علاقتها مع المواطنين .

ولقـــد يقال فى هذا الشأن : ان أجهزة الشرطة فى أكثر دول العالم تقـــدما تتلقى نظائر هذه الشكاوى ، وهى مسألة طبيعية وضرورية لأننا لا نتصور وجود مجتمع مثالى بمختلف أفراده .

على أن الظاهرة الجديرة بالتأمل ليست مجرد وجـود هذا اللون من الشكاوى ، وانما انتشاره بصـــورة واضحة تكاد تمثل الجانب الأكبر من مجموع الشكاوى التى يتلقاها جهاز الشرطة .

لقد بلغت نسبة الشكاوى الصحيحة الى مجموع الشكاوى المجهـــولة ١ر٧ ٪ طبقا لآخر الاحصائيات ، ومعنى ذلك ان أكثر من ٩٨٪ من جهود القائمين على فحص هذه الشكاوى جهـــود ضائعة كان يمكن أن تتجه الى مجال آخر يخدم المجتمع .

كذلك نجد عددا كبيرا من البلاغات التى تتلقاها أجهزة الشرطة تعمد الى المبالغة فى وصف الحادث وعلى سبيل المثال : القضايا التى تأخذ وصفها القانونى « جنحة ضرب » كانت صورة بلاغها الأول « جناية سرقة باكراه » فى معظم الأحوال ، بل أكثر من ذلك نجد عددا كبيرا من البلاغات الخطيرة التى تهدد الأمن العام والتى تستنفذ جهد العشرات من رجال الشرطة يتضح فى نهاية الأمر أنها نسيج من خيال .

ان اختلاق حوادث لا وجود لها أو المبالغة فى وصف الحادث على غير حقيقته ـ يؤدى بالتحقيق الى متاهات متعددة فيضيع فيه الكثير من الوقت والجهد قبل أن تصل الشرطة الى الحقيقة كاملة ، واذا كانت القوانين الوضعية قد تكلفت ـ الى حد ما ـ بعلاج هذه الحالات عن طريق مواد البلاغ الكاذب وازعاج السلطات فان وعى المواطنين وتقديرهم هو الضمان الأول للقضاء على هذه الصورة من صور الجهد الضائع .

ويتصل بموضوع الشكاوى والبـــلاغات جانب آخر يتعلق بسلوك المواطن وتصوره لجهاز الشرطة .

ان المواطن يجب أن يعرف أن الشرطة فى خـدمة الشعب ، وانهـا لم تعـــد اداة قسر وارهاب ، كما أنها تلتزم القانون فى كل تصرفاتها ، وفى ضوء هذه المعرفة يجب عليه ألا يطلب منها أن تغير هذه المبادىء أو تخرج عن هذا الالتزام .

ولكن جانبا من المواطنين يتقدمون بشكاواهم الى الشرطة ، ثم يطلبون منها احضار المشكو فيهم لارهابهم وتهديديهم بدعوى أن الاجراءات العادية لا تنفع ولا تردع هؤلاء المشكو فى حقهم بالذات! وفى سبيل تحقيق هذا التفكير الأنانى الشاذ يستخدمون مختلف الوسائل المشروعة وغير المشروعة من الالحاح المستمر الى الوساطة الى استغلال الصداقة والقرابة برجل الشرطة .

ولسنا بطبيعة الحال نعفى رجل الشرطة من مسئولية الاستجابة لهذا الانحراف اذا استجاب له ، ولكننا أيضا لا نعفى المواطن من مسئولية الاشتراك بالتحريض .

ان رجل الشرطة لا ينبغى أن يستجيب الا لنصوص القانون ونداء الضمير مهما يكن التأثير الخارجى الذى قد يتعرض له ، ولكن المواطن الذى يدفع رجل الشرطة الى غير ذلك يشترك معه فى الخطأ الذى يقع مادام قد أغراه به ودفعه اليه !

فليدرك كل مواطن ان الشرطة فى خدمة الشعب ، وليحرص على أن تكون كذلك ، وليبعد بها عن مواطن الزلل حتى يصونها لهذا الهدف الجليل ، وليتذكر دائما ــ حتى فى ثورة غضبه ــ أن السلاح الذى يطلب من الشرطة أن تستخدمه لصالحه اليوم ــ قد يستخدمه غيره لمواجهته فى الغد .



الاحترام المتبادل :

عاشت الشرطة سنوات طويلة ــ قبــــل قيام الثورة ــ اداة للتنكيل والتعذيب ووسيلة للارهاب والانتقام ، وسياطا فى يد الحكم الظالم يلهب به ظهور الأحرار !

وعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو تعبيرا عن ارادة الشعب وتأكيدا لسيادته أدركت الشرطة اى مؤامرة كانت تدبر لها ؟ وأى هاوية كانت تتردى اليها ؟ فاعترفت بخطئها ، واعلنت ندمها ، وقدمت شعارها الجديد « الشرطة فى خدمة الشعب » تعويضا أو تكفيرا عن كل أخطاء الماضى .

وفى كل مناسبة اخذت الشرطة تؤكد ايمانها بمبادىء الثورة التى تحرص على كرامة المواطن ، وتصون حريته ، وبدات فعلا فى تطبيق هذه السياسة الجديدة التى تتمشى مع ظروف مجتمعنا

الحر ، توفر لها مختلف الامكانيات ، وتقابل كل خـــروج عنها بالحزم الشديد .

ان الصدى الغالب الذى قوبلت به هذه الصورة الجديدة هو المزيد من التقدير والتكريم لرجل الشرطة تقديرا نابعا من الحب والادراك لا من الخوف والرهبة : ففي دائرة أقسام المعادى والوايلى وغيرهما أقام المواطنون حفلات التكريم لرجال الشرطة فى مناسبات مختلفة ، وقدموا اليهم هدايا تذكارية تعبيرا عن تقديرهم لرسالة الشرطة ودورها .

على أننا فى بعض الحالات نلحظ صورا نادرة تمثل العكس من هذا المفهوم الغالب ، اذ نرى بعض المواطنين يتعامل مع رجـــل الشرطة فى أسلوب يغلب عليه طابع التحدى والرغبة فى الاستفزاز بغير سبب واضح ، وربما فعل ذلك قبل أن يقـــدم شكواه ، أو يعلن رغبته .

ان بعض المواطنين لا يريد أن ينسى الماضى أو يغفره ، وانما يريد أن يعيش فيه وينتقم له ، انه لا يريد أن يصافح اليد التى امتدت اليه أو يقبل الاعتذار مهما يكن مصحوبا بالرغبة الأكيدة فى الاصلاح والتغيير .

ومن هنا نجد رجل الشرطة ــ فى بعض الأحيان ــ موضــع الاعتداء أو الاتهام من بعض الذين يدخل فى تصورهم أن كل غضبة للقانون سطوة وكل نصر للمظلوم ميل .

ان الخطورة التى يمكن أن يؤدى اليها هذا الوضع هى أن يفقد رجل الشرطة ايمانه بالشعار الذى اتخذه او يتشكك فى جدواه .

قد يخطىء رجل الشرطة كما يخطىء أى فرد ؛ لأنه ليس منزها عن الخطأ ، كما أنه ليس معفيا من المسئولية ، ولكنها مسئولية

يقدمها امام جهات الاختصاص وحـــدها ، اذ يجب أن يبقى له الاحترام الذى يكفل له أداء مهمته .

وهذه الصفة الضرورية لا يستمدها رجل الشرطة من كونه يبذل غاية الجهد فى خدمة المجتمع ؛ فذلك شيء طبيعى فى مجتمع كل من فيه يبذل غاية الجهد .

كما أن هذه الصفة لا يستمدها رجل الشرطة من كونه فى خدمة الشعب ؛ فهو لا يفعل ذلك منا أو تفضلا ، وانما هو واجبه الحتمى وطريقه الطبيعى فى مجتمع كل من فيه يتجه لخدمة الشعب .

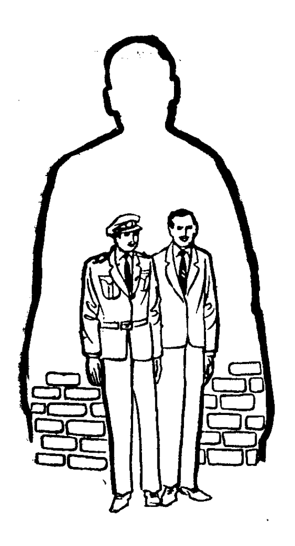
ولكن رجل الشرطة يجب أن يتمتع بالاحترام بوصفه النصف المكمل للقانون ، وبغيره تصبح مواد القانون مجرد سطور على ورق!

لقد لجأت بعض الدول الأجنبية الى تشديد العقوبات بشكل ظاهر فى حالات التعدى على رجل الشرطة بالذات ، ونحن هنـــا لا نطالب بتشديد العقوبات ، ولكننا نطالب بمزيد من الوعى والفهم والاقتنـــاع .

ان الاحترام الذى يقدمه المواطن لرجـل الشرطة وهو يؤدى وظيفته ليس مجرد احترام لشخصه ولكنه فى الواقع احترام للنظام الذى وضعه المجتمع ، وولاء للقانون الذى يترجم ارادة الشعب.

ان الشرطة فى خدمة الشعب ، وينبغى أن تبقى كذلك ، ولكن ايمانها بهذا الشعار يزداد ويعمق كلما وجد صـــداه احتراما متبادلا ، ومعاونة صادقة ، واستجابة كريمة .

لا مقابلة :



عرضنا فيما سبق من صفحات لواجب الشرطة ومسئولية المواطن ، ولسنا نقصد من وراء هذه المقابلة أن يكون قيام الشرطة بواجبها على الوجه الأمثل مشروطا بأداء المواطن لمسئوليته تجاه الشرطة .

فرجل الشرطة حين يضع نفسه فى خدمة الشعب — لا يفعل ذلك تبرعا أو تطوعا ، ولكنه يؤدى حقا مفروض الأداء ، ويقضى دينا واجب السداد .

ان هذا المجتمع الذى يخدم فيه هو الذى احاطه بالضمانات ، وهيأ له الامكانيات وفتح طريق الأمل أمامه ؛ فهو قد أعطاه سلفة جزاء جهده ، ومقابل عمله .

كذلك فان الشرطة لا تستطيع أن تضع نفسها موضع التكافؤ والتناظر مع الشعب تطالبه وتشترط عليه قبل ان تعطيه وتقدم له؛ لان الشعب فى ظل ثورتنا المجيدة ـ وحـــده كل شىء يســأل ولا يسأل ، يحاسب ولا يحاسب !

ولكن الشرطة مع ذلك من حقها ان تطلب من المواطن وتامل فيه ان يشفع لها فى هذه المطالبة ، انها لا تبغى مصلحة لذاتهـــا او منفعة لها ، وانما تريد أن ترتفع بمستوى الخـــدمات التى تقدمها اليه .

فالشرطة تسال المواطن حتى تستطيع ان تعطيه ، وتطلب منه لتقدم اليه .

ان رسالة الشرطة فى مجتمعنا الاشتراكى متعددة الأهـــداف بعيدة الغايات بالغة التأثير فى حياة الناس ، وهـــذه الرســـالة لا تستطيع الشرطة أن تحملها وحدها مهما يكن جهدها وسعيها ؛ لأنها أمانة كل مواطن يحمل مسئوليتها ويجنى ثمرتها .

وبهذا المفهوم فان المواطن الذى يعاون الشرطة لا يفعل ذلك استجابة لنداء او رجاء توجهه الشرطة ، وانما يفعله التزاما بواجب تجاه المجتمع .

الفصل الخامس

فى خدمة التطور

* ثباين المستوى الثقافى
* رسالة الاعــلام
* القوى الجـديدة
* زمــلاء معركة

تباين المستوى الثقافى :



نستطيع أن نتغلب على مشكلة العلاقة بين الشرطة والشعب عن طريق رفع المستوى الثقافى لرجال الشرطة .

تلك حقيقة بديهية ، مؤكدة النجاح ؛ لأن الثقافة بما تهيئه لصاحبها من سعة الأفق ، وحسن الادراك ـ تتفوق على كل المعوقات الاخرى .

فلو تصورنا مثلا جنود الشرطة من ذوى الثقافات العالية ـ كالحال فى بعض الدول ـ لاختفت المشكلة على الفور .

ومن هنا فالثقافة لرجل الشرطة ليست ترفا ذهنيا ، ولكنها ضرورة تتصل بعمله وتؤثر فى شخصيته ، وتنعكس على معاملاته مع المواطنين .

ولقد ادرك جهاز الشرطة هذه الحقيقة منذ بدء تطوره عقب قيام الثورة ، فبذل جهودا دائبة لرفع المستوى الثقافى للضباط والجنود على السواء .

فالضباط بعد تخرجهم من معهدهم يحملون ليسانس القانون والشرطة معا تستقبلهم فرق تعليمية وتدريبية متنوعة ، ثم ينتظرهم بعد ذلك معهد الدراسات العليا لضباط الشرطة .

والجنود انشئت لهم مدارس الثقافة لرفع مستوياتهم الثقافية، ومدارس ضباط الصف التى يلتحق بها حملة الاعدادية ، كما أنشئت فرق تدريبية متنوعة ينتظمون فى سلكها خلال سنوات الخـــدمة .

كذلك استطاعت الجهود الدائبة أن تقضى على الأمية بين جنود الشرطة ، وكانت نسبتها قد بلغت ٧٠٪ منهم عند قيام الثورة .

تلك هى المحاولات التى بذلت فى هذا المجال ، فهل استطاعت ان تحقق نتائج مرضية أو حتى مطمئنة ؟

نستطيع ان نذكر ـ بالحق والانصاف ـ ان مستوى الضباط الثقافى اعلى من مثيله فى أية دولة متقدمة ، ولكننا لا نستطيع أن ننسى ان مستوى جنود الشرطة الثقافى ـ مهما يكن التقدم الذى حققه حتى اليوم ـ لا يتناسب مع العمل الذى يقومون به ولا مع الأمل الذى ينعقد عليهم .

ان القاعدة هى المظهر والجوهر ، وهى الحكم الأول والأخير على الجهاز كله ، فقوة السلسلة واحتمالها يقاس بأضعف حلقاتها، والحلقات الضعيفة هنا أغلبية مطلقة !

ان مجرد اجادة القراءة والكتابة أقل كثيرا من القدر اللازم لرجل الشرطة سواء فى اداء واجباته « الوظيفية » أو فى تعامله مع المواطنين .

فلنقل بصراحة : ان الجهود التى بذلت لرفع المستوى الثقافى لرجال الشرطة ــ وان كانت مخلصة ــ لم تكن كافية .

لقد انشئت مدرسة ضباط الصف بقصد تخريج جيل من جنود الشرطة تتناسب درجة اعداده وتثقيفه مع خطورة المهمة التى يحملها ، فهل استطاعت ان تحقق هذه الغاية ؟

كل ما استطاعت أن تقدمه مدرسة ضباط الصف لجهاز الشرطة يبلغ نحو ٢٣٢٣ ضابط صف ، وذلك خلال تسعة اعوام منذ انشائها فى عام ١٩٥٦ ، فاذا ما تذكرنا ان عدد جنود الشرطة نحو ٧٠ر٠٠٠ ادركنا أنه يتحتم علينا ان ننتظر أكثر من مائتى عام قبل أن نرفع مستوى جنود الشرطة الى مستوى حملة الاعدادية فى الوقت الذى تعانى فيه هذه المدرسة قلة الاقبال عليها !

ان ثورة جديدة فى مجال رفع المستوى الثقافى لجنود الشرطة يجب أن تبدأ وأساسها الايمان المطلق بأن تطور جهاز الشرطة وانطلاقه رهين بضيق الفوارق بين القيادة والقاعدة وتقارب المستوى الثقافى بينهما .

ومن الغريب حقا ان ترتفع بعض الأصوات تطالب بتعديل قانون هيئة الشرطة لالزام الضابط بالحصول على درجة الماجستير أو ما يعادلها قبل الترقية الى رتبة العميد ؛ وفى الوقت نفسه يظل النص الخاص بجنود الشرطة يكتفى بمجرد اجادة القراءة والكتابة عند التعيين !

ان هذا الفارق الضخم بين القيادة والقاعدة ليس له نظير فى أية دولة متقدمة ، ومن الخطأ أن نتصور القيادة ــ مهما تكن حكمتها ــ قادرة على أن ترفع القاعدة اليها .

ووزارة الداخلية ــ وهى تبدأ ثورة جديدة فى مختلف المجالات ــ

ينبغى عليها ان تعمل على اجتذاب اصحاب الثقافات العالية للعمل كجنود شرطة ، وهو امر يستلزم اعادة النظر فى نظام الشرطة كله ؛ ليصبح العمل فى سلك جنود الشرطة هو الخطوة التمهيدية التى تؤهل الى سلك الضباط .

ان وضع حد فاصل فى المستوى الثقافى لكل من الضابط والجندى وتحديد طريقين منفصلين التطور يسير فيه كل منهما أمر غير منطقى أو مجد ، وانما يجب النظر فى رفع المستوى الثقافى للجهاز كله بوصفه وحدة واحدة .

ان معظم الدول المتقدمة لا تعرف أن هناك ضابط شرطة له مستوى معين من الثقافة ، وجندى شرطة له مستوى آخر ، ولكن هناك رجل شرطة واحدا له مستواه الثقافى المناسب .

وكذلك جهاز الشرطة عندنا يجب أن يكون وحدة واحدة : القيادات فيه تخرج من صفوف القاعدة ؛ لأن ذلك يرفع مستوى القاعدة ، كما يعطى القيادة ثمرة التجربة .

نستطيع ان نختار جنود الشرطة من حملة الثانوية العامة ، ثم نؤهلهم للعمل فى مجال الشرطة بعد دراسة قصيرة على أن ينفتح مجال الترقى أمامهم الى أعلى الرتب فى سلك الضباط — كلما نما رصيدهم من التجربة بمرور الوقت ، وكلما ازدادت حصيلتهم من الثقافة — بما يعقد لهم من دراسات وتدريبات خلال سنوات الخدمة .

والتطور فى خدمة هذا الاتجاه .

لقد بدات منذ اشهر قليلة تجربة رائدة فى دائرة قسم قصر النيل ، وهى استخدام السيارات اللاسلكية بدلا من عساكر الدركات .

ان النتائج الأولى لهذه التجربة تبشر بالنجاح ، مما سوف يدعو الى التوسع فى تطبيقها تدريجيا على مختلف المراكز والأقسام.

ومعنى ذلك أن المستقبل سوف يشهد اختلاف شكل العمل الذى يقوم به رجل الشرطة ، ومعنى ذلك أيضا اننا سوف نحتاج الى عدد أقل من جنود الشرطة ليقوموا بالعمل نفسه .

ولست مع كل ذلك أعترف ان تغيير النظام كله على هذا النحو أمر يمكن أن يتحقق بسهولة فى سنوات قليلة ، لأنه يستلزم امكانات مادية هائلة ، كما يتطلب ظروفا اجتماعية مناسبة ، ولكن كل هذا لا يمنع من دراسته والاعداد لتنفيذه ؛ لأنه ضرورة المستقبل وحتمية التطور التى لا مفر منها .

رسالة الاعلام :



ما الدور الذى يمكن أن يؤديه الاعلام فى مجال دعم **العلاقة** بين الشرطة والشعب ؟ .

هل يقتصر دور الاعلام على الاشادة بجهود الشرطة والتحدث عن نشاطها والاعلان عن براعتها الفائقـــة فى اكتشاف الجرائم وضبطها ؟

ذلك جزء من رسالة الاعلام لا نستطيع اغفاله او تجاهله ؛ لأنه الأساس الأول فى اكتساب طمأنينة المواطن وثقته بالجهاز الذى يحمى امنه ، وهذه الثقة خطوة ضرورية لاكتساب التعاون .

على اننا فى الوقت نفسه يجب أن نبتعد عن المغالاة والاسراف فى هذا الجـانب ، فلا تتركز الجهـــود على ما قامت الشرطة وما ستقوم به ؛ لأن ذلك قد يترك فى نفس المواطن احساسا بالمن والزهو أكثر مما يخلف فى نفسه شعورا بالاعجاب والتقدير .

كذلك فان الاعلام يجب أن يلتزم الحقيقة كل الالتزام ، وبغير ذلك يصبح لونا من التغرير أو الخداع ؛ فخير وسائل الاعلام لعمل ما ـ هو الأداء ذاته ، وبعد ذلك تجيىء الوسائل لتأخذ عن الواقع وتنقل عنه .

فليردد رجال الشرطة ـ كما يشاءون ـ انهم فى خدمة الشعب، وليرفعوا شعاراتهم كما يريدون ، ولكن يجب عليهم أن يتذكروا دائما أن هذه الشعارات لن تبلغ قيمتهـــا العظمى الا اذا رفعها المواطنون انفسهم .

على ان مجال الاعلام لا يمكن ان يقف عند هذه الحدود ، وانما يجب أن ينطلق ليؤدى رسالته فى نشر الوعى الشرطى والتوعية بالقـــوانين .

ان هناك كثيرا من الجرائم لها طبيعتها الخاصة كجرائم النشل والسرقات يتحمل مسئولية وقوعها انحراف الجانى وخطأ المجنى عليه فى الوقت نفسه .

كذلك فان هناك جرائم أخرى كالحريق وحوادث المصادمات تستطيع التوعية أن تمنع جانبا كبيرا منها .

وفى هذا المجال لا ننسى جرائم الثأر التى لا تزال وصمة فى جبين مجتمعنا المتطور والتى تتطلب جهودا مستمرة تعمل فى تعاون مع الجهات المختصة للقضاء على أسبابها الاجتماعية .

فلتنصرف جهود الاعلام الى هذه الأرض البكر تمنع الجريمة قبل وقوعها فتؤدى الواجب عليها للمواطن وجهاز الشرطة .

على أن المهمة الكبرى التى تنتظر الاعلام هى التوعية بالقوانين واللوائح .

ان لدينا عددا هائلا من اللوائح والقرارات ليست فى الواقع الا سطورا على ورق ، ووجودها على هذا النحو ـ بغير تنفيذ ـ يمثل استخفافا بالجهات التى أصدرتها واستهتارا بالقائمين على تنفيذها بالاضافة الى الضرر الذى يلحق المجتمع .

والأمثلة على ذلك كثيرة : منها لوائح تنظيم سير المشاة بالقاهرة

والاسكندرية ، واللوائح الخاصة بالنظافة ومنع القاء القاذورات ، كذلك منع استخدام الشغالين بالمنازل دون حصولهم على رخصة.

ولسنا نستطيع أن نرد هذا الاهمال فى التنفيذ الى قلة عدد رجال الشرطة لأن نسبتهم الى عدد السكان تبلغ ١ : ٤٠٠ على حين تبلغ هذه النسبة ١ : ٧٧٥ فى كندا و ١ : الى ٨٠٠ فى النرويج و ١ : الى ٨٦٠ فى الدينمارك ، ومع ذلك فان واحدة من هذه الدول لا تعانى هذا التجاهل الشديد للقرارات واللوائح .

وانما يرجع السبب الحقيقى فى ذلك الى القصور فى نشر الوعى الشرطى بين المواطنين .

وأنا اعترف قبل أن استطرد فى الحديث ـ أن هناك **عددا من** المواطنين تملؤهم الرغبة فى الخروج على أى قيود ؛ فهم يخالفون القانون لمجرد المخالفة !

ولكن هؤلاء ليسوا الا قلة قليلة فى المجتمع على حين أن الغالبية العظمى من المواطنين لا تنفذ اللوائح والقوانين : اما لأنها تجهلها ، أو لأنها لا تقتنع بها ، وهى مسئولية جهاز الاعلام فى الحالتين .

ان المواطن بحاجة الى من يجيبه عن سؤال يقفز الى خاطره كلما طلب منه ان يؤدى عملا أو أن يمتنع عن عمل ، هذا السؤال يتلخص فى كلمة : لماذا ؟

فاذا استطاع جهاز الاعلام أن يوضح الهدف ويبين الغاية التى تنشدها القوانين واللوائح اكتسب جهاز الشرطة من وراء ذلك تعاون المواطنين فى التنفيذ ، واكتسب اكثر من ذلك اقتناع المواطن بأن الشرطة ـ حين تقوم بتنفيذ القانون ـ تفعل ذلك من أجله وفى سبيل مصلحته .



القوى الجـديدة :

تشهد الفترة القادمة الاتحاد الاشتراكى العـربى وقد اخـذ مكانه القيادى دافعا لامكانيات الثورة ، حارسا على قيم الديموقراطية السليمة ، كما تشهد هذه الفترة ايضا المجالس الشعبية بالمدن والقرى تستكمل تنظيماتها ، وتمارس مسئولياتها .

ان الاتحاد الاشتراكى العربى ـ كما عبر الميثاق ـ هو السلطة الممثلة للشعب ، وجهاز الشرطة ـ كما اختار لنفسه ـ فى خدمة الشعب ؛ ومن هنا تاتى الصلة الوثيقة بين جهاز الشرطة وهذه القوة السياسية الهائلة ، يعطيها وينتظر منها .

ان ثورتنا فى انقضاضها الظافر على صروح الفساد ــ مهدت الطريق أمام هذه القوى الجديدة ، وقدمت لها امكانات النجاح ، ولكن هناك جانبا آخر لا يمكن أن يتحقق بدونه هـذا التحـول الديموقراطى على الوجه الأكمل .

ان جهاز الشرطة لا يزال يمثل سلطة الدولة ـ بحكم الواقع الحى وخاصة فى الريف ، وبحكم الجذور التاريخية ، وهو مطالب

ان يتخلى عن هذه السلطة التقليدية ليضعها فى يد القوة الشعبية الجديدة ، ثم يضع نفسه بعد ذلك اداة تنفيذية لارادتها .

وهكذا يتحتم على جهاز الشرطة ان يعمل من الآن على خلق روح التفاهم الكامل والتعاون المستمر بينه وبين هـذه الأجهزة الجديدة والا فسوف يفقد كثيرا من المواقع التى تقدم لها فى علاقته مع الشعب .

ومن ناحية اخرى فان قيام الاتحاد الاشتراكى العربى يمكن أن يمثل فجرا جديدا فى العلاقة بين الشرطة والمواطنين بما يؤديه هذا الجهاز السياسى من دور هام فى نشر الوعى وتعزيز المسئولية .

يستطيع الاتحاد الاشتراكى أن يسهم ايجابيـــا فى التوعية بالقوانين وفى نشر الوعى الشرطى بين المواطنين ، ولعل جهوده فى هذا السبيل سوف تكون اكثر فاعليـــة من جهود أجهـــزة الشرطة ذاتها .

ان هناك جانبا نفسيا لا يمكن اغفاله فى مجال التوعية ، وهو ان المواطن يتقبل النصائح الشرطية فى حرص وتحفظ اذا ما جاءت من رجل الشرطة ، ولكنه يتقبلها باستعداد أكبر للفهم والاقتناع اذا ما صدرت من شخص آخر ليست له صلة مباشرة بالعمـــل الشرطى .

على أن رسالة الاتحاد الاشتراكى العربى بالنسبة للشرطة يمكن أن تمتد إلى آفاق أخرى ابعد من ذلك .

وعلى سبيل المثال يختص جهاز الشرطة باعـــداد جـــداول الانتخاب ، والاشراف على دقة القيد فيها ، ثم يحمل بعـــد ذلك مسئولية ادارتها ، وفى هذا المجال الرحب يمكن قوى الاتحـــاد الاشتراكى العربى أن تعمل وأن تحمل مسئوليتها مباشرة وفعالة .

كذلك فان اشتراك اعضاء الاتحاد الاشتراكى فى اللجان التى

تختار مشايخ البلاد من شأنه ان يعطى هذا الاختيار شكلا اكثر ديمقراطية ، كما أنه يربط هذه السلطة السياسية العليا بالجهاز التنفيذى على مستواه الأدنى .

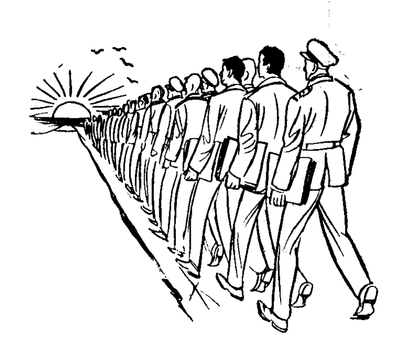
كذلك فان لجان المصالحات التى تنعقد فى المراكز والمحافظات سوف تكتسب مزيدا من القوة والفاعلية اذا انضمت اليها العناصر البارزة فى الاتحاد الاشتراكى العربى .

لقد جرت خلال العام الماضى تجربة رائدة فى هذا المجال ؛ اذ اشترك أعضاء الاتحاد الاشتراكى مع مأمورى الأقسام والمراكز فى اجراء القرعة بين المتقدمين لأداء فريضة الحج ، ولقد كان وجودهم عاملا فعالا فى توفير الطمأنينة للمتقدمين ، كما استطاع أن يمتص جانبا كبيرا من الشـائعات والأقاويل التى اعتـاد ترديدها من اخطأتهم القرعة .

ان هناك مجالات متعددة ترحب بجهود العاملين من اعضاء الاتحاد الاشتراكى العربى ، ويجب أن توضع خطة محددة ترمى تدريجيا الى اشراك هذا الجهاز السياسى فى أكبر قدر ممكن من الجوانب العامة التى تحمل الشرطة وحدها مسئوليتها .

وهذا الاتجاه الذى ندعو اليه يخدم أحد الأهداف الرئيسية للمرحلة الحالية ، وهو تعزيز قوى الاتجـاه الاشتراكى وزيادة فاعليته ، كما انه من جانب آخر يكسب تصرفات جهاز الشرطة مظهرا شعبيا ديمقراطيا ، فيضاعف بذلك فرصة اللقاء الكامل بينه وبين المواطنين .

زملاء معركة :



بدأت مرحلة جديدة من مراحل تطورنا الثورى تعزيزا لقوى الثورة ، وزيادة لفاعليتها .

وقبل ذلك ، كان التحول الاشتراكى — بالكفاية والعدل — يرفع الجماهير الكادحة الى مستوى كدحها ، لتدخل الى المرحلة الجديدة بكل جهودها وايمانها .

وحين نتحدث عن واجب الشرطة فى هذه المرحلة لا نبتعد عن موضوعنا ، وانما نصـــل الى أعماقه ؛ لأن الشرطة اذا أرادت أن تكون فى خدمة الشعب على الوجه الأكمل والأمثل ينبغى عليها — قبل كل شيء — أن تضع نفسها فى خدمة أهدافه الكبرى ، أمينة على ثورته ، حريصة على انتصاراته ومكاسبه .

ان الوثبات الهائلة التى حققها شعبنا على طريق التطور وضعت جهاز الشرطة أمام مسئوليته على أعلى مستوى من المسئولية .

فجهاز الأمن فى المرحلة الجـــديدة مطالب أن يضاعف يقظته لحماية التطور الاشتراكى من الرجعية الحاقدة التى ألفت أعينها الظلمة الحالكة ، فلم تعد تستطيع أن تبصر فى النور !

واجب جهاز الأمن ومسئوليته الكبرى أن يكشف مواقعها ، ويفضح وسائلها ، ويقضى على جهادها — غير المقدس — فى سبيل القضاء على مقدسات هذا الشعب وامانيه .

كذلك فان المرحلة الجديدة تفرض على جهاز الشرطة أن يعيد النظر فى تنظيماته ووسائل العمل داخله ؛ لتتحقق له فاعلية أكبر حماية للانتاج ، ومضاعفة لقدراته .

ان هناك آفاقا متعددة أمام جهاز الشرطة يستطيع من خلالها أن يكون له دوره المؤثر فى خطـــة التنمية ، ومضاعفة الدخل ، ومساندة الانتاج بحيث يكون عونا له لا عبئا عليه .

وعلى سبيل المثال : مرفق الأطفاء يسهم بمجهود ضخم فى حماية الثروة القومية من خطر النيران ، وادارة مكافحة جرائم النقد تمثل وقاية حيوية للاقتصاد القومى من خطر الانحراف ، كما أن السجون — فى مجال التصنيع والتأهيل — تستطيع أن تؤثر تأثيرا مباشرا فى زيادة الانتاج ، **فهناك نحو ٢٤٫٠٠٠ مواطن داخل أسوار السجن لهم حقوقهم ، وعليهم أيضا مسئولياتهم ، وهذا العدد الهائل المتفرغ داخل السجون يجب أن تتهيأ له الفرصة كاملة للمساهمة فى بناء المرحلة الجديدة .**

ان أجهزة الخدمات — كما حدد الميثاق دورها — يجب ان تكون قوة دافعة لعجلات الانتاج ، ومهما يكن القدر الذى تستطيع أن تسهم به فهو روافد صغيرة تتدفق كلها الى نهر الانتاج ، فتزيد من اندفاعه مهما يكن قدر هذه الزيادة .

تلك واجبات جهاز الشرطة التى ترتبط بطبيعة عمله ، ولكن هناك واجبات أخرى تقع على رجل الشرطة بوصفه مواطنا فى هذه

الجمهـــورية المجيـــدة ، له فيها شرف التضحيات ، وثمرة الانتصارات .

لقد تميزت المرحلة الجديدة بالتركيز على زيادة الانتاج حتى يمكن اقامة قاعدة اقتصادية سليمة ، ينطلق منها التطور الاشتراكى الى الآفاق البعيدة التى يطمح اليها .

وشعبنا العظيم الذى خاض معاركه الظافرة ضد الاستعمار ، وفى مواجهة الاستغلال والاقطاع — عليه أن يخوض معركة البناء فى سبيل رفع مستوى المعيشة ومضاعفة الدخل القومى . والانتصار فى هذه المعركة الجديدة — ككل معاركنا السابقة — لا يتحقق بالتمنى والأحلام ، وانما بالتصميم والايمان والتضحية .

لقد وضحت الرؤية ، وتحدد الطريق ، وأدرك كل مواطن واجبه فى المعركة الجديدة : مضاعفة الانتاج وتحديد الاستهلاك ، وزيادة الادخار ، وتنظيم النسل .

ورجال الشرطة — مطالبون كغيرهم ، وقبـــل غيرهم — أن يقدموا للمعركة الجديدة كل امكانيات النصر ، وأن يكونوا فى ذلك طليعة تضرب لغيرها المثل ، وتقدم القدوة .

ان اداء الواجب القومى هو الطريق الذى يلتقى فيه الشرطة والشعب أمجد لقاء ، يجمعهم الأمل الواحد ، والكفاح المشترك ، يلتقون معا زملاء معركة ، شركاء غاية ، اخوة مصير .

وبعـــد ..

اننا لنثق بغير حدود — ان العلاقة بين الشرطة والشعب لن يطول بها الزمن قبل أن تبلغ غايتها المثلى ، وتصـــل الى كمالها المقدور .

لقد حقق شعبنا فى ظـــلال الثورة ، معجزات هائلة أصبحت واقعا قائما فى مجتمعنا ، وقبل ذلك بسنوات قليلة لم يجرؤ الخيال على تصورها ، ولم تجسر الأحلام على تمنيها !

لقد امتزجت روح الثورة بارادة الشعب تصنع المعجزات ، وتجعل جيلنا هذا نموذجا فذا لما يمكن أن تحققه ارادة التغيير نصرا للانسان وشرفا للحياة .